المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
مجلة العدل

العدل

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بشؤون الفقه والقضاء تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية

تقرير شامل بمناسبة إكمال مجلة العدل عشر سنوات منذ إصدارها

محرم ١٤٣٠هـ

المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

مجلة العدل

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بشؤون الفقه والقضاء تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية

تقرير شامل بمناسبة إكمال مجلة العدل عشر سنوات منذ إصدارها

محرم ١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس هيئة الإشراف

الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ
وزير العدل

أعضاء هيئة الإشراف

فضيلة الشيخ/ غنيم بن مبارك الغنيم
عضو مجلس القضاء الأعلى سابقا
والمستشار بمكتب وزير العدل

فضيلة الشيخ/ غيهب بن محمد الغيهب
عضو مجلس القضاء الأعلى

فضيلة الدكتور/ إبراهيم بن حمد ابن سلطان
عضو محكمة التمييز بالرياض سابقا

فضيلة الشيخ/ عبد الله بن محمد اليحيى
وكيل وزارة العدل

فضيلة الدكتور/ صالح بن عبد العزيز العقيل
المستشار المشرف العام على إدارة المستشارين سابقا

فضيلة الدكتور/ علي بن راشد الدبيان
القاضي بوزارة العدل ورئيس تحرير مجلة العدل

كلمة وزير العدل

نحمد الله ونثني عليه الخير كله، ونصلي على خير البشرية وأزكاها وآله وصحبه أجمعين ، أما بعد:

فلقد سمت مجلة العدل وتألقت منذ بواكير إصدارها ولا تزال، وفي كل مرحلة تطالعنا بالجديد والمفيد في مختلف منظومة العمل القضائي، أبحاثا ودراسات شرعية، وأنظمة وإجراءات قضائية، لقاءات وتراجم وحوارات واستطلاعات، كل ذلك وغيره حفلت به المجلة، سامقة مضيئة بين نظيراتها، وبعد مضي عشر سنوات على إصدار مطبوعتنا الفريدة، وهي تنتقل باقتدار من كمال إلى آخر، وعطاء إلى مثله، يمكن لنا أن نفخر ونشيد بما تم أداؤه وإنجازه على صفحات مجلتنا الرائدة، كانت فكرة وحلما، وبعون الله وتوفيقه، ثم بدعم ومساندة من لدن مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، حفظهما الله، وبإصرار وجد ومثابرة صدرت «العدل» وأدت رسالتها، وأنجزت الكثير بعطاء استمر وقّادا، يحظى بثناء الجميع وتشجيعهم ومشاركتهم وإشادتهم.

ولا شك أن في مسيرة مجلتنا عقبات وصعوبات اكتنفت مسيرتها عبر عقدها المنصرم، تغلب عليها فريق عمل

المجلة باستعانتهم بربهم أولا، ثم بإصرارهم بعزم أكيد على تجاوز كل المعوقات المصاحبة للعمل، وقد حظيت المجلة في مسيرتها السابقة بتطوير مستمر دائم، وتوسعت في عدد صفحاتها، ومساحة توزيعها، وكمية المطبوع منها، وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وصلت المجلة إلى مختلف دول العالم، وتم نقلها مترجمة إلى اللغة الإنجليزية، ليستفيد منها فئات أكبر، وفي نزولها على الشبكة الإلكترونية العالمية «الإنترنت» نقلة أخرى، وتوسيع لانتشارها والإفادة منها، كل ذلك تحقق، نعمة من الله جل وعلا نحمده عليها، ونحيِّي أولئك الرجال الذين عملوا واجتهدوا وأنجزوا وأبدعوا في مهمة مجلتهم، فهم يستحقون منا الإشادة والشكر والتقدير، وهذا الإنجاز الكبير يحدونا أن نواصل العمل، ونجدد العطاء، ونتطلع إلى مستقبل واعد يحمل الكثير لقرائة « العدل » ومتابعتها، سدد الله الخطا، وبارك الجهود بمنه وتوفيقه، والحمد لله أولا و آخرا.

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

وزير العدل

كلمة رئيس التحرير

انطلاقاً مما تهدف إليه الدولة في مسيرتها لدعم التنمية والرقي بمستوى أداء المؤسسات وتكوين رصيد حضاري وثقافي نافع يشهد بما انتهت إليه الأجهزة الحكومية من تقدم وتطور، تنبعث مجلة العدل الرائدة بتخصصها الشرعي القضائي، وتميزها العلمي، وما تؤديه من رسالة مهمة فاعلة في مجالها الدقيق، وبفضل الله جل وعلا ثم بالدعم المتواصل من قبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - حفظه الله - بلغت مجلة العدل مقاماً عليّاً، وحظيت بقبول وحضور كبيرين، ومع قناعتنا ورضانا بما أدته المجلة من دور رائد في رسالتها، وما حققته على أرض الواقع بشهادة المهتمين من أهل الاختصاص وغيرهم، لا نزال نحاول بتطلع واعد أن نصل إلى مستوى وعطاء أكبر، خدمة لمرفق القضاء، وأداء لشيء يسير من واجبه علينا في جوانبه المختلفة، ولكي نوضح بالبرهان ما بلغه قضاؤنا من نضج وتفوق وإبداع فاق به نظائره وتميز على منافسيه، والله ولي التوفيق .

القاضي بوزارة العدل

ورئيس تحرير مجلة العدل

د.علي بن راشد بن عبد الله الدبيان

كلمة مدير التحرير

في هذا العهد الزاهر، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السموالملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهماالله - عهد الثقافة والمعرفة وتدفق المعلومات، ازدادت حركة الطباعة والنشر، فظهر العديد من الموسوعات والكتب والصحف والمجلات، وفي خضم هذه الثورة في سبيل نشر العلم والمعرفة، أدركت وزارة العدل أهمية وجود مجلة تحمل اسمها، وتعمل على إثراء البحث العلمي والفقهي في مجال الفقه والقضاء، وتُلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها، ولنشر بحوث الفقه الإسلامي والأنظمة العدلية والقضائية، والإسهام في تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء، والعناية برفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع، فكانت مجلة «العدل»، وانطلقت بجهود موفقة حتى أكملت عامها العاشر.

وجاء هذا التقرير تتويجاً لتلك الجهود، وعرضاً لحقائق ومعلومات جاءت خلال مسيرة المجلة للسنوات العشر الماضية، والتي تحققت بتوفيق الله سبحانه، ثم بدعم ومؤازرة معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والجهد المتواصل والمتابعة اليومية

لأعمالها وإنجازاتها من قبل فضيلة رئيس التحرير، الشيخ الدكتور علي بن راشد الدبيان، والرئيس السابق الشيخ الدكتور صالح بن عبدالعزيز العقيل، وكذلك الإشراف الفني من قبل جهة الامتياز (مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية)، ممثلة في مديرها العام الشيخ عبد العزيز بن عبد الكريم العيسى، ولا أنسى ما يقوم به أصحاب الفضيلة: المحكمون، والمراجعون العلميون واللغويون، من جهد موفق بإذن الله، وكذلك ما يقوم به الزملاء في مكتب المجلة في الوزارة وفي (مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية)، من جهد مشكور واهتمام ملحوظ بإنجاز أعمال المجلة بكل إخلاص وإحساس بالمسؤولية، والله ولي التوفيق.

مدير تحرير مجلة العدل

محمد بن راشد بن عبدالله الدبيان

مقدمة

الحمد لله وحده، أما بعد:

فهذا عرض للحقائق، وإبراز للجهود التي تم إنجازها من خلال مسيرة مجلة العدل في السنوات العشر الماضية، متضمنا الأفكار والأطروحات والرؤى والاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تزيل العوائق وترسم المستقبل للوصول إلى الهدف المنشودة، ويدرك المطلع أن التقارير هي الوسيلة المثالية لنقل المعلومات والإنجازات والإستراتيجيات باختصار وإسهاب، وحفظها والرجوع إليها عند الحاجة، خاصة في مجال التخطيط والتنسيق والرقابة، ونحن في مجلة « العدل » - إذ نعرض مثل ذلك في هذه الصفحات - نعطي القارئ صورة حقيقية لما يجري. نرجو أن نصل بهذا التقرير إلى رضا المطلع، وأن نكون عند حسن الظن، والله نسأل القبول والتوفيق.

الفكرة والقرارات:

بناءً على ما تقتضيه طبيعة العمل القضائي، من الحاجة إلى نشر البحوث القضائية والفقهية، والأنظمة العدلية للوزارة، والقضايا المهمة التي يستفيد منها القضاة، ويجد المهتمون بشؤون القضاء فيها منبراً يطرحون من خلاله دراساتهم وأبحاثهم، ويسترشد طالب العلم من ينابيع المعرفة الشرعية، ويجد الباحثون فيها موقعاً رحباً في تنوع أساليب الطرح والإيضاح والنظر في طريقة التأصيل والاستنباط ومعرفة مسائل الحوادث وأحكام النوازل المستجدة واستخلاص المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الأعلى ومحكمتا التمييز، وبناءً على موافقة المقام السامي ذات الرقم ١٦٢٠٧/٥ في ١٣٩٦/٦/١٩هـ المبلغة لوزارة العدل بخطاب معالي وزير الإعلام ذي الرقم م/و/١٦٦٥ في ١٣٩٦/٧/١٦هـ صدر قرار معالي وزير العدل آن ذاك الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - يرحمه الله - ذو الرقم ٢٢١٥ في ١٣٩٧/٤/٢٤هـ والذي يقضي في مادته الأولى (بالموافقة على إصدار دورية للوزارة تسمى مجلة الفقه والقضاء) وفي مادته الثانية: (تشكيل لجنة تتولى الإشراف على هذه المجلة برئاسة وكيل وزارة العدل آنذاك، الشيخ راشد بن صالح ابن خنين، وعضوية وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية الدكتور حمد بن محمد الفريَّان ووكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية الدكتور سعود بن سعد الدريب والممثل عن مجلس القضاء الأعلى الشيخ فهد بن عبدالله الفارس والممثل عن مكتب البحوث والوثائق الشيخ سليمان الدحيَّان والشيخ محمد ابن معمر مندوباً من التفتيش القضائي).

فكانت تلك أول هيئة إشراف على مجلة تنوي وزارة العدل إصدارها. وهذا القرار لم يشر إلى لائحة المجلة ولا إلى آلية إصدارها، وإنما أشار فقط إلى إصدار مجلة علمية قضائية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث الفقهية والقضائية، وأنظمة الوزارة، والقضايا المهمة التي يستفيد منها القضاة والباحثون، واستخلاص المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز.

توالي القرارات:

وبعد عام تقريباً، أي في ١٣٩٨/٤/٣هـ صدر قرار آخر من معالي الوزير، لم ترد فيه الإشارة إلى قراره السابق، وإن كانت ديباجة هذا القرار قد نقلت نصاً من القرار السابق، وبدا في هذا القرار أن تنظيماً جديداً اتخذ للمجلة، إذ جاء في الفقرة الثانية من القرار ما يفيد برئاسة معالي الوزير للجنة الإشراف، ونصت المادة المذكورة على تولي سكرتارية هذه اللجنة رئيس تحرير المجلة، ولكن دون تسميته.

كما ورد في الفقرة الثالثة من القرار: أن يستعان عند الحاجة بأعضاء آخرين من الجهات التالية (مجلس القضاء الأعلى، محكمة التمييز، كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعودالإسلامية، المعهد العالي للقضاء). وكان القرار قد أورد أيضاً شيئاً من بعض الإجراءات المالية والإدارية، ولكنه لم يشر إلى لائحة أو خطوات تنفيذية لإصدار المجلة.

وفي ١٤٠٣/١١/١٩هـ صدر خطاب معالي وزيرالعدل بتكليف فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية برئاسة تحرير المجلة.

وفي ١٤٠٧/٦/١٠هـ صدر خطاب من معالي وزيرالعدل يقضي بتكليف الشيخ محمد بن ناصر الجعوان رئيساً لتحرير المجلة، وكان الشيخ الجعوان قد ندب للعمل في وزارة العدل من وزارة الدفاع والطيران، وورد في هذا الخطاب إشارة إلى لائحة للمجلة، كانت قد صدرت قبله، أشارت بشيء من التفصيل - ولكن بعبارات عامة - إلى سياسة المجلة وأبوابها وشروط المقالات والمكافآت وغير ذلك، وبدأت مرحلة تنفيذية مهمة، إذ كوتب المئات من القضاة والعلماء والمشايخ من داخل المملكة وخارجها بطلب الإسهام في الكتابة في المجلة، ولكن المجلة لم تر النور.

واستمراراً لما سبق من قرارات، صدر في ١٤٠٨/١/٢٦هـ قرار معالي وزيرالعدل بإنشاء المجلة، وحمل القرار صيغة مشابهة تقريباً لما سبقه من قرارات، غير أنه أشار إلى ضم رئيس تحرير المجلة إلى عضوية لجنة الإشراف التي اقتصرت في هذا القرار على معالي الوزير(رئيساً)، وعضوية وكلاء الوزارة الثلاثة. ومن الملاحظ أن هذا القرار تضمن ذكر الأنظمة واللوائح، كما تحدث عن البند المخصص للمجلة.

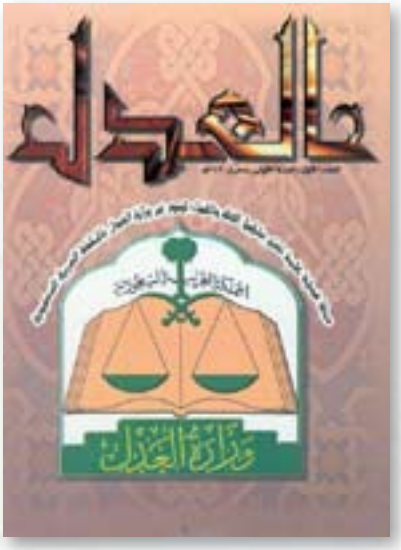

تفعيل الإصدار:

بعد تولي معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة العدل صدر قرار معاليه ذو الرقم ١٥٩٤ في ١٤١٣/٨/٢٢هـ المتضمن العمل على إصدار المجلة فصلياً، بمعدل أربعة أعداد كل عام هجري، وتأليف لجنة إشراف، مكونة من معاليه مشرفاً عاماً، وعضوية كل من:

١- الشيخ غنيم بن مبارك الغنيم..... عضو مجلس القضاء الأعلى

٢- الشيخ غيهب بن محمد الغيهب..... عضو محكمة التمييز بالرياض

٣- الشيخ سعود بن سعد الدريب ..... وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية

٤- الشيخ محمد بن إبراهيم الهويش ..... المفتش القضائي في الوزارة

٥- الشيخ صالح بن محمد الجار الله ..... الباحث الشرعي في الوزارة

٦- الشيخ محمد بن عبدالله المحيميد ..... المستشار الشرعي بمكتب وزير العدل

كما تضمن القرار أن يتولى سكرتارية التحرير الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى المفتش الإداري، والتحرير كلٌّ من الأستاذ محمد بن عبدالعزيز المهيزع المستشار بالوزارة والأستاذ عبدالرحمن قصاب من إدارة المجلة. وتضمن أيضا تيسير أعمال المجلة من المتطلبات الإدارية والمالية من الجهات المسؤولة، وأن هذا القرار ساري المفعول خلال عام ١٤١٤هـ، ويتجدد تلقائياً ما لم يرد عليه تعديل.

ورغم دقة وقوة هذا القرار حالت ظروف عدة عن تطبيقه وتفعيله، ولكن الأمل لم يزل يراود معالي الوزير، ففي ١٤١٨/٥/٥هـ عقد اجتماع برئاسة معاليه بصفته رئيس اللجنة الإشرافية، وعضوية عدد من أعضاء اللجنة، وعدد من مسؤولي الوزارة، وبعد مداولات مطولة عن مسيرة خطوات إصدار المجلة والعوائق التي تقف أمام صدورها صدرت توجيهات معاليه باعتماد اسم المجلة (العدل) ليحل بديلاً لاسم (مجلة الفقه والقضاء)، وقد راعى هذا التوجيه أن يكون اسم المجلة دالاً بصفة مباشرة وقوية على جهة إصدارها، وكذلك كلمة (العدل) تشمل في مدلولها الكثير من المعاني التي يدخل فيها ضمنا ما يرمز إليه الاسم السابق، كما وجه معاليه بتشكيل لجنة من عدد من المختصين برئاسة سعادة مديرعام الشؤون الإدارية لدراسة العرض المقدم من مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية بشأن إصدار المجلة.

وتوالت خطوات التنفيذ، وبدت الرغبة أكثر إلحاحاً، وصدرت تباعاً قرارات وتوصيات عدة، وتم التعاقد مع مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية للقيام بالأعمال التحريرية والتنفيذية والطباعة للمجلة.

وتوجت هذه الجهود بصدور قرار معاليه ذي الرقم ٤٦٠٨ في ١٤١٩/٩/٢٢هـ بإنشاء مجلة تسمى (العدل)، معلناً بذلك تغيير اسمها، وجعلها ذات شخصية معنوية، مقرها جهاز الوزارة بالرياض، كما تضمن القرار الموافقة على اللائحة المعدة لذلك، وبه أُزيلت كافة العوائق والعقبات التي تقف وراء تأخير إصدار المجلة الذي دام ثلاثة وعشرين عاماً.

أهداف المجلة:

١- العمل على نشر الفقه الإسلامي، والإسهام في تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء.

٢- إثراء العمل القضائي بالبحوث والدراسات والمعلومات، وهذا مما يعين القاضي في أداء عمله، وتوسيع مداركه، وزيادة حصيلته العلمية.

٣- تطوير صيغ الأحكام والإثباتات والتوثيقات في المحاكم، وكتابات العدل، وقوالبها الكتابية بما يتفق مع الضوابط الشرعية.

٤- تطوير القضاء وأساليبه وإجراءاته.

٥- توثيق العلاقة مع الجهات القضائية في البلاد العربية والإسلامية، بنشر البحوث والدراسات لأسر القضاء في تلك البلدان في مجال الفقه، والقضاء الإسلامي.

٦- توثيق أعمال وأنشطة الوزارة وموظفيها وتطوراتها الإدارية.

٧- العناية برفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع السعودي، من خلال التواصل الإعلامي، والإجابة على الاستفسارات ذات الطابع العمومي.

قواعد النشر:

يشترط لنشر الدراسات والبحوث في المجلة:

١- أن تكون البحوث والدراسات في إطار ما تعنى به المجلة.

٢- أن يتسم البحث أو المقال بالأصالة.

٣- أن يتسم البحث أو المقال بالمنهج العلمي في البحث، أو الإسناد والموضوعية، على أن تكون الهوامش متسلسلة الأرقام إلى نهاية البحث.

٤- أن يكون البحث أو المقال صحيح اللغة قويم الأسلوب.

٥- أن يقدم الباحث بحثه مصحوباً بمعلومات شخصية عن نفسه، تتكون من: اسمه ثلاثياً، ومعلومات عن تحصيله العلمي، والمؤلفات والبحوث التي أعدها، وعمله الحالي.

٦- ألا تتجاوز صفحات المادة ثلاثين صفحة حجم (A4)، وأن يكون مطبوعاً أو مكتوباً بخط واضح.

٧- أن يُرفق بالمادة ملخصٌ لها في حدود صفحتين.

٨- ألا يكون قد سبق نشرها في مكان آخر، أوتكون مقدمة للنشر في مطبوعة أخرى.

٩- إرفاق الوعاء الإلكتروني المطبوع من خلاله البحث، إن أمكن.

مواد المجلة ومضامينها:

تعنى المجلة عناية مركزة بكل ما له صلة بالقضاء والشأن العدلي، وتدور محاورها في:

- ما يصدر من أنظمة لها صلة بالقضاء.
- التعاميم واللوائح التي تصدرها الوزارة.
- المبادئ العامة الشرعية التي يصدرها مجلس القضاء الأعلى.
- أبحاث فقهية وإجرائية لها صلة بالقضاء.
- دراسات مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

- ملحقات لأبحاث وأطروحات ورسائل علمية لها مسيس بالأحكام الفقهية والقضاء.
- عرض الأحكام القضائية الصادرة بعد إجراء ما يلزم من تعديلات للنشر.
- المقالات التي تهم القضاة وتعينهم على أداء رسالتهم.
- الدراسات المتخصصة في أحكام الشريعة الإسلامية وأصولها ومقاصدها وقواعدها.
- القضاء في العصور الإسلامية.
- رجال القضاء في الإسلام.
- نماذج من أقضية السلف.
- تاريخ القضاء في المملكة.
- المبادئ الفقهية والأصول القضائية.
- الاختيارات الفقهية للعلماء المحققين.
- أحكام النوازل المستجدة في مجال القضاء والفقه.
- دراسات وتحليل النظم والإجراءات وتأصيلها، فقها ونظاما.
- دراسة المشكلات القضائية المعاصرة وسبل حلها ومواجهتها.
- إظهار ما تتسم به الشريعة الإسلامية من شمول واحتواء لكل متغيرات الحياة ومدى صلاحيتها لكل زمان ومكان.
- كما أنه يصدر مع المجلة ملحقٌ إعلامي يعنى بالتوعية القضائية، ويلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها.

مواصفات المجلة:

- حجم المجلة بمقاس ١٧ × ٢٤ سم.
- شكل المجلة يعبر عن احتوائها على المواد المنشورة قدر الإمكان بدون إخلال.
- الغلاف الخارجي الأمامي يحتوي على اسم المجلة وجهة الإصدار ورقم العدد والسنة والتاريخ، وفي داخله أهداف المجلة وقواعد النشر، وفي الصفحات الداخلية عنوان المراسلة ومحتويات العدد وأسماء أعضاء هيئة الإشراف وهيئة التحرير.
- أنه روعي في غلاف كل عدد التعبير بوضوح عن أهداف المجلة، مع عدم إغفال الجوانب الفنية للإخراج.
- وضع فاصل بين محتويات المجلة العلمية وبين الملحق الإعلامي (صدى العدل)، يمثل هذا الفاصل غلافاً داخلياً للملحق الإعلامي، يحتوي على العنوان وأبرز محتويات الملحق.
- وضع في أسفل كل صفحة رقم الصفحة واسم المجلة ورقم العدد.
- عدد صفحات المجلة من ٣٠٠ إلى ٣٢٠ صفحة، ويمكن زيادتها بموافقة هيئة الإشراف.
- مواد المجلة قسمت على النحو الآتي: ٨٥٪ مواد علمية و ١٥٪ مواد تثقيفية وإعلامية.

التشكيل الإداري:

تتشكل إدارة المجلة من :

١- هيئة الإشراف، وتتكون من :

أ) المشرف العام.

ب) أعضاء هيئة الإشراف.

٢- اللجنة العلمية.

٣- لجنة التحكيم.

٤- رئيس التحرير.

٥- مدير التحرير.

٦- المحررين.

(الهيكل الإداري لمجلة العدل)

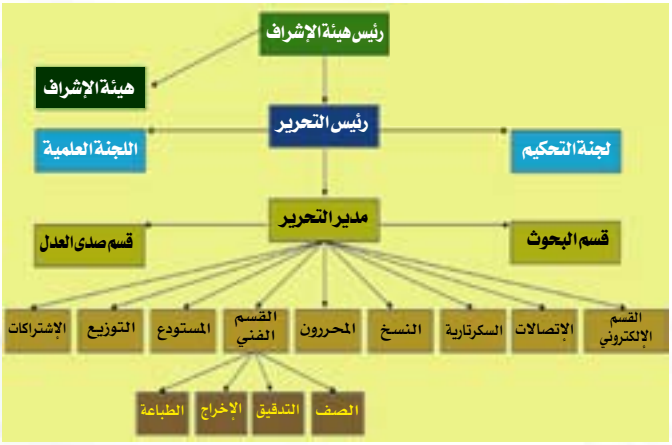

مهمات هيئة الإشراف:

- رسم سياسة المجلة وتحديد معايير المواد المراد نشرها بمختلف أنواعها.
- دراسة ومناقشة ما يرفع إليها من رئيس التحرير حول كل ما من شأنه تطوير المجلة واستمرار صدورها بشكل أفضل وإبداء الرأي فيه والمصادقة عليه.
- إقرار معايير مكافآت الكُتَّاب والباحثين وأعضاء اللجنة العلمية وهيئة التحكيم ومنسوبي إدارة المجلة.
- إقرار معايير النشر المقترحة من اللجنة العلمية.
- نظر الاقتراحات المقدمة من الجهات ا لعلمية حول تنظيم المجلة وتطويرها.
- اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.
- إقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة.

مهمات المشرف العام:

- تسمية أعضاء هيئة الإشراف.
- تسمية هيئة التحكيم.
- تسمية أعضاء اللجنة العلمية.
- التصديق على حكم هيئة التحكيم.

- الاطلاع على المجلة قبل طباعتها في شكلها النهائي للإقرار والإذن بطباعتها.
- تعيين الموظفين لشغل المراكز الوظيفية للمجلة أو عزلهم.
- إنابة من يشاء في بعض أو كل اختصاصاته.
- إخراج المجلة بالطريقة التي يراها.

تم تكوين هيئة الإشراف على مستوى عالٍ، فأعطى المجلة قيمتها وشخصيتها الاعتبارية، وكانت على النحو التالي:

رئيس هيئة الإشراف :

- د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ..... وزير العدل

الأعضاء :

- الشيخ غنيم بن مبارك الغنيم ..... عضو الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى
- الشيخ غيهب بن محمد الغيهب ..... عضو محكمة التمييز بالرياض
- الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى ..... وكيل وزارة العدل
- د. صالح بن عبدالعزيز العقيل ..... وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية
- د. علي بن راشد الدبيان ..... المستشار بمكتب وزير العدل

وتعقد هيئة الإشراف اجتماعاتها برئاسة المشرف العام أو من ينيبه بدعوة من رئيسها، على أن يكون كل ستة أشهر على الأقل أوكلما استدعى الأمر، وتعقد اجتماعاتها في مقر مكتب معالي الوزير.

اللجنة العلمية:

للمجلة لجنة علمية تضم خمسة أعضاء غير دائمين تم اختيارهم من القضاة والعلماء وطلبة العلم وأساتذة الجامعات. ويتولى كل عضو في اللجنة الاطلاع على البحوث والدراسات والمقالات التي تحال إليه، ويجيزها ويعتمدها للنشر وفق المعايير المحددة لذلك. وتقترح اللجنة معايير المواد المنشورة.

مهمات رئيس التحرير:

يمثل رئيس التحرير المجلة في علاقاتها مع الآخرين وله السلطة في التعامل باسمها إدارياً ومالياً وإعلامياً.

ومن مهماته:

- الإشراف على هيئة التحرير واقتراح من يعمل فيها من موظفي الوزارة.
- تنظيم الاجتماعات الدورية لطاقم العمل.
- التخطيط لكل عدد وتوزيع المهمات.
- اختيار مادة العدد من بين المواد المجازة من اللجنة العلمية ولجنة التحكيم.
- إقرار مادة الملحق الإعلامي.
- متابعة ما يصل من المواد التي تحت الطباعة.
- عرض المواد الجاهزة على المشرف العام.
- التأكد من جاهزية العدد للصدور قبل حلول الموعد المحدد لصدوره بفترة لا تقل عن شهر.
- تقييم أداء المحررين بشكل دوري.
- القيام بكافة الإجراءات والتعاملات الداخلة ضمن غرض المجلة.
- تنفيذ الخطط والسياسات التي تضعها هيئة الإشراف.
- الرفع إلى هيئة الإشراف عن جميع الاحتياجات اللازمة لإدارة المجلة وتطويرها.
- اعتماد صرف مكافآت الكتّاب وأعضاء اللجنة العلمية وفق التعليمات المحددة لذلك.
- الترتيب والإعداد لاجتماعات هيئة الإشراف وإعداد جدول الأعمال ومتابعة تنفيذ ما يتم إقراره.

واختار معالي وزير العدل فضيلة د.علي بن راشد بن عبد الله الدبيان القاضي بالمحكمة الكبرى بمكة المكرمة المستشار بمكتب معالي وزيرالعدل في حينه، ليكون أول رئيس لتحرير مجلة (العدل)، وبعد سنتين ونصف، تم تكليف فضيلة د.صالح بن عبدالعزيز العقيل وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القضائية برئاسة تحرير المجلة حيث تم ندب الدكتور علي الدبيان للعمل في ديوان رئاسة مجلس الوزراء، وبعد انتهاء ندبه صدر قرار معالي وزير العدل بإعادة تكليفه برئاسة تحريرها، وتضمن القرار الصادر بذلك ذو الرقم ٩٢٩ المؤرخ في ١٤٢٥/٢/٨هـ ارتباط مجلة العدل بالوزير مباشرة.

مهمات مدير التحرير:

- القيام بتوفير البحوث والدراسات والمقالات ومتابعة التقارير، ويتم ذلك عن طريق مخاطبة الجامعات ومراكز البحث العلمي في الداخل والخارج، كما يقوم بمخاطبة العاملين في أسرة القضاء. وتجمع البحوث بالاتصال المباشر أو عن طريق البريد، أو أي وسيلة اتصال متاحة، كما يقوم بمتابعة الدوريات والمجلات المتخصصة القضائية والقانونية في العالم العربي والإسلامي وعرض ما يمكن الإفادة منه.
- الاشتراك في تحرير وإعداد المواد الإعلامية.
- إجراء اللقاءات مع كبار مسؤولي الوزارة.
- استقبال المواد وتسليمها إلى أعضاء اللجنة العلمية أو هيئة التحكيم وفق ما يقرره رئيس التحرير، ومتابعة إجازتها واستلامها منهم وعرضها على رئيس التحرير.
- متابعة تجهيز المواد للنشر وعرضها على رئيس التحرير.
- استقبال مشاركات القراء واستفساراتهم وإحالة الاستفسار إلى المسؤولين في الإدارات المختصة للإجابة عليها.
- القيام بسكرتارية هيئة الإشراف وحضور اجتماعاتها وتثبيت مداولات الهيئة وقراراتها في محاضرها.
- القيام بتسليم الباحثين والكتّاب وأعضاء الهيئة العلمية المكافآت المصروفة لهم.
- تنظيم إرشيف يضم أصول المواد المنشورة في المجلة ونسخاً من الأعداد الصادرة.

هذا، وقد عيَّن معالي الوزير الدكتور عبدالله آل الشيخ الأستاذ محمد بن راشد بن عبدالله الدبيان نائب مدير العلاقات العامة والإعلام بالوزارة في حينه مديرا لتحرير المجلة، لما لمسه معاليه فيه من التأهيل المناسب والخبرة المتقادمة في مجال الإعلام والنشر.

النظام المالي:

تتكون موارد المجلة من البند الخاص بميزانية وزارة العدل. ويتولى رئيس التحرير أو من ينيبه تحصيل إيرادات المجلة من المبيعات والاشتراكات وفق التنظيم المالي في الوزارة. وكذلك تحديد مكافآت الباحثين والكتاب والمحررين وأعضاء الجهاز الفني للمجلة.

جهة الامتياز:

بناء على الموافقة السامية ذات الرقم ١٦٢٠٧ في ١٣٩٦/٦/٢٩هـ المبلغة بخطاب

معالي وزير الإعلام ذي الرقم م/ د / ١٦٦٥ في ١٣٩٦/٧/١٦هـ على قيام وزارة العدل بإصدار مجلة قضائية دورية، ورغبة من الوزارة في الاستفادة من خبرات المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، وبناء على ما تضمنته المادة (٢٤) من لائحة المجلة. وحظيت مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية بعقد امتياز إنتاج المجلة، وبناءً عليه تم الاتفاق بين الوزارة والمؤسسة.

وتعد لائحة المجلة الصادرة بقرار معالي وزير العدل ذي الرقم ٤٦٠٨ في ١٤١٩/٩/١١هـ والمشتملة على أربع وثلاثين مادة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، وهي المرجع الرئيس لتنفيذه.

نظام الصدور:

تصدر المجلة خلال السنة الهجرية، في أربعة أعداد فصلية: الأول في شهر محرم، والثاني في شهر ربيع الثاني، والثالث في شهر رجب، والرابع في شهر شوال، ومواعيد صدورها في النصف الأول من كل شهر.

التوزيع:

تقوم مؤسسة الدعوة وإدارة التحرير بتوزيع المجلة في الداخل وفي الخارج عن طريق القنوات الرسمية، وإيصال نسخ المشتركين عبر البريد، ويتم ذلك عن طريق فريق العمل المختص بالتنسيق مع إدارة التحرير.

نظام الحفظ والرجيع:

خصصت إدارة المجلة مستودعاً للحفظ الإستراتيجي لجميع أعداد المجلة، وكذلك للتي تعاد من قبل الشركة الموزعة. فترتَّب الأعداد في مخازن مخصصة ليتم الصرف منها عند الطلب أو الحاجة. ويلاحظ أن مخزون الرجيع يتناقص سريعاً، وذلك لتزايد الطلب على المجلة من الداخل والخارج، لما لها من مكانة علمية بما تحويه من موضوعات وأبحاث قيمة.

موضوعات المجلة:

قسمت موضوعات المجلة إلى:

١- البحوث:

تنشر المجلة العديد من البحوث الفقهية والقضائية، وتركز على أحكام النوازل والمستجدات، لإثراء البحث العلمي والاجتهاد، ولا ينشر أي بحث علمي حتى يجيزه ثلاثة محكمين معتبرين، وقبل ذلك يلزم الباحث بالأخذ بتعديلاتهم لذا أجيز البحث، أو يعتذر عن نشره عند عدم الأخذ برأي لجنة التحكيم، أو إذا رأت الأغلبية عدم صلاحيته للنشر في مجلة (العدل) لأسباب يتم توضيحها باستمارة تقييم البحث.

٢- رسائل علمية:

يتم فيه عرض ملخص لأهم البحوث العلمية في درجتي الماجستير والدكتوراه التي تم طرحها في المعهد العالي للقضاء، وذلك لإفادة أصحاب الاختصاص ولتحقيق رغبة الكثيرين من القضاة والمهتمين وغيرهم الوقوف على تلك البحوث والاطلاع على أبرز ما فيها. وأهمية هذا الباب تكمن في مسيس حاجة القضاء والقضاة في عصرنا الحاضر إلى معرفة الأمور المستجدة التي يتعامل معها القاضي في عمله اليومي ولضرورة الاطلاع على الرأي المؤيد بالبحث والاطلاع في القضايا المعاصرة وغيرها من القضايا التي تشكل على كثير من القضاة.

٣- إجراءات قضائية :

يعرض فيه صفة وطريقة العمل في أنواع القضايا التي يحتاجها المراجع من خلال حضوره للمحاكم، ويوضح فيها ما يلزم لهذه القضية أو تلك من متطلبات عملية ومطالب إدارية وصيغ تحريرية، والهدف من هذا الباب الدعوة لفهم هذه الأنواع من القضايا وإدراك متطلباتها وتنزيلها على الواقع العلمي على صفة ينتظم بها هذا العمل على وفق المنشود، فقهاً وقضاءً.

٤- قضايا و أحكام :

ويتم فيه عرض الوقائع والنوازل القضائية مع أحكامها على القضاة والمفتين، وهذا مما يصقل مواهبهم ويحكم تجاربهم وخبراتهم، ويكسبهم ملكة تهيئهم لمعرفة تنزيل الأحكام الكلية على الوقائع القضائية والفتوية، فلا يكفي في فن من الفنون التعرفُ على الأحكام النظرية له، بل لا بد من معاينته ومباشرته وتطبيقه حتى يكون لقاصده من ذلك ملكة قادرة على الاهتداء لأصول هذا الفن وإدراك الأحكام العارضة له.

وقد نقلت إلينا ثروة من الوقائع القضائية مما استلج فيه الخصوم، وتنازع فيه المحتكمون، كما حفظت دواوين المحاكم في عصرنا الحاضر صوراً من الأحكام القضائية ووقائعها. لهذا تكمن أهمية هذا ا لباب من أبواب المجلة.

٥- من أعلام القضاء:

في هذا الباب تورد المجلة ترجمة لأحد أعلام القضاء البارزين من أبناء هذا البلد ممن توفاهم الله، يتولى إعداد الترجمة أحد طلبة العلم ممن كان له صلة بالمترجم له إما لقرابة أو ملازمة ونحوه، أو يكلف أحد الباحثين بالمجلة بجمع مادة عن حياته.

ويعرض في هذا الباب نشأة هذا العلم ومراحل طلبه للعلم وتنقلاته لذلك، ومن تلقى العلم منهم وإسهاماته في نشر العلم الشرعي في جميع ميادينه وتثبيت الأمن والاستقرار في البلد.

٦- لقاء العدد:

يكون فيه حوار مع أحد أعلام القضاء في المملكة، والذين أحيلوا للتقاعد. يطرح على الضيف عدد من الأسئلة حول القضاء والقضاة والمحاكم وما يبديه الضيف من مقترحات وآراء لتطوير أساليب العمل من واقع خبرته الطويلة في العمل القضائي والتي قد تمتد إلى أكثر من خمسين عاماً.

٧- صدى العدل (الملحق الإعلامي):

وهو بمثابة موسوعة تعنى بالتوعية القضائية، وتلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها، ويتضمن العديد من المواضيع، منها:

أحكام في آيات / من هدي السنة / مصطلحات قضائية / كتاب في القضاء / فتوى قضائية / من قرارات مجلس القضاء الأعلى /نافذة في القضاء/من تراث القضاء/مقالات/زاوية إدارة المحاماة/تعاميم / أسئلة وردود / بريد المجلة/ تقريرعن إحدى الجهات التابعة للوزارة /ندوة العدل/ وجه من الوزارة / في مجلس القاضي/ متابعات إخبارية / مواد أخرى وقتية.

فحص وتحكيم البحوث:

من المعلوم أن « العدل » تخضع بحوثها الصالحة للنشر لفحص لجنة علمية ولجنة تحكيم، فعند ورود البحث واستلامه يتم تقييده، ثم يمر بمرحلة تقييمه وصلاحيته للنشر، وفي حالة صلاحيته يتم بعثه إلى أحد الفاحصين الشرعيين. أما البحوث المحكمة فيتم بعثها إلى ثلاثة متخصصين يتم اختيارهم حسب التخصص، ثم يتم تصوير البحث ثلاث نسخ بعد إخفاء اسم الباحث وعنوانه، ثم ترسل نسخة لكل محكم على انفراد يمهل خلالها المحكم مدة زمنية محددة لفحص البحث وإفادة مدى ملاءمته للنشر ومطابقته لمواصفات البحث العلمي وتدوين الملاحظات والآراء، وبعد إعادته من جميع المحكمين، يتم بعثه للباحث لمعالجة ما عليه من ملاحظات. وعند عودته من الباحث ومراجعة ما أخذ به الباحث من ملاحظات المحكمين وعرض وجهة نظره بما لم ير الأخذ به، وبعد موافقة فضيلة رئيس التحرير يتم إدراجه ليأخذ دوره في النشر. وبعد النشر تقوم إدارة المجلة ببعث ثلاث نسخ إهداء، كما توصي بمنح مكافأة مالية للباحث والمحكمين. كما يتم تغذية نظام مجلة العدل بمعلومات البحث (عنوان البحث - إعطاء رقم للبحث - اسم الباحث.....).

باكورة الإنتاج:

صدر العدد الأول في شهر محرم ١٤٢٠هـ، وقد شارك في باكورة هذه البادرة الخيرة نخبة من كبار العلماء والقضاة والباحثين، وركزت على موضوعات العدل والقضاء في الإسلام، واستقلال القضاء في المملكة، والفصل في المظالم وغيرها من الموضوعات المهمة التي تعد أول لبنة في انطلاق المجلة.

وقد صدرت المجلة حافلة بالبحوث والمعلومات القيمة فقهاً ونظاماً وتوثيقاً، وساعدت على تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء، وأثرت العمل القضائي بالبحوث والدراسات،

وأسهمت في تطوير جميع الأحكام والإثباتات والتوثيقات وتتبع النوازل، وساهمت في رفع الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع، ووثقت أعمال وأنشطة الوزارة وإنجازاتها، فكانت مشعلاً ونبراساً للمهتمين والمتابعين وطلبة العلم والمعنيين.

وانطلقت المجلة تنافس قريناتها من المجلات المتخصصة. فكانت بحق تمثل تتويجاً للجهود المتواصلة التي بذلت لخروجها، لتملأ فراغاً كبيراً في الساحة العلمية، وتعد ثمرة يانعة من غراس الاهتمام والحرص، لتعمل وفق أفضل الإمكانات على إثراء العمل القضائي ورفع الأداء وكفايته بما يكفل بحول الله ثبات المنهج واستمرار النهل من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

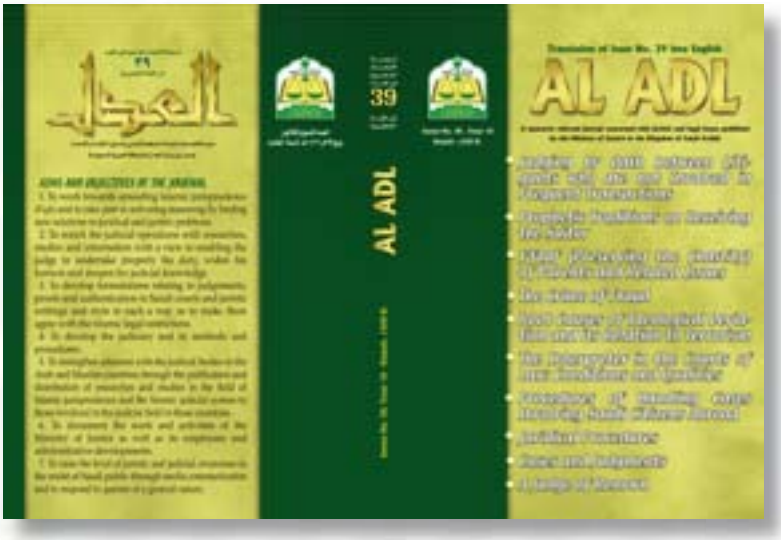

أصداء مبكرة:

في ربيع الآخر١٤٢٠هـ جاء العدد الثاني معالجاً لسلبيات العدد الأول، رغم سيل من خطابات الشكر والثناء من كبار رجال الدولة وعموم المسؤولين والعلماء والباحثين وطلبة العلم والمحامين والمهتمين والإعلاميين.

وتضمنت تلك التفاعلات المشكورة مشاعر صدق وتطلعات وطموحات لمواصلة العطاء في هذا الميدان العلمي، لما له من أثر في واقع الدراسات العلمية والقضائية وتقديم التأصيل والتقرير لأعمال القضاء والتوثيق، وتطوير العملية العدلية وصيغها، وأبدى الجميع استحسانهم وإعجابهم بالمستوى الذي صدر عليه العدد الأول، ورحبت المجلة بمشاركة المختصين وفتحت الباب لكل نقد هادف ورأي سديد، وحفلت بالعديد من الموضوعات القيمة التي أكدت أن القضاء ركن من أركان الدولة، وجزء من مقومات المجتمع، ولهذا وجد القضاء في الإسلام لتحقيق العدل وإقامة القسط وحفظ الحقوق واستتباب الأمن والمحافظة على الأنفس والأموال ومنع الظلم وإقامة الحدود، فالعدل أحد الأوامر الإلهية والمقاصد الرئيسية للدعوة، وكانت بمثابة تجربة رائدة وصياغة شرعية توافق فيها العمل والسلوك، فكانت صوتاً إعلامياً متخصصاً سمع صداه الآخرون فكان لصداه مردود إيجابي يلامس حس وغايات المتحمسين لخروج هذا العمل الإعلامي المدروس والمحقق للتطلعات.

أبرز الأصداء المبكرة:

(نقدر الجهود الطيبة التي بذلت لإصدار مجلة العدل، والتي من شأنها توثيق الفقه والأنظمة الشرعية التي تزيد من حصيلة معلومات البحث العلمي والدراسات الشرعية).

خادم الحرم ين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز

(أشكر لكم ما بذلتموه من جهد في إخراج مجلة العدل، نسأل الله أن ينفع بها الإسلام والمسلمين).

عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ورئيس الحرس الوطني

(نشكر لكم والعاملين معكم على جهودكم لإصدار مجلة العدل العلمية المتخصصة).

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع والطيران والمفتش العام
سلطان بن عبد العزيز

(مجلة العدل إهداء قيم وإصدار مميز).

أمير منطقة الرياض
سلمان بن عبدالعزيز

(نشكر كل من ساهم في إصدار مجلة العدل، متمنياً للقائمين عليها التوفيق والنجاح).

نائب أمير منطقة الرياض
سطام بن عبدالعزيز

(حفلت مجلة العدل بالأبحاث والدراسات القضائية والفقهية، وكذلك ملحق صدى العدل الذي يلقي الضوء على مناشط الوزارة وأعمالها، مما ستثري الساحة القضائية والعدلية علماً وبحثاً يعود نفعه على مرافق القضاء).

أمير منطقة نجران
مشعل بن سعود بن عبدالعزيز

(أشكر معالي وزير العدل والعاملين معه على الجهود المخلصة التي بذلت لإخراج مجلة العدل بالشكل التي هي عليه).

أمير منطقة المدينة المنورة
مقرن بن عبدالعزيز

(تعنى مجلة العدل برفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي من خلال التواصل الإعلامي).

نائب أمير منطقة القصيم
عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز

(سرني ما تضمنته مجلة العدل من بحوث علمية رصينة ومقالات قضائية وشرعية هادفة).

المفتي العام للمملكة
ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء
عبدالعزيزبن عبدالله آل الشيخ

(مزيداً من العون والتوفيق لمجلة العدل، وشكر وتقدير للقائمين عليها).

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ

(مجلة العدل إصدار عكس التطور الذي تشهده وزارة العدل، وحقق الهدف المنشود).

المستشار في الديوان الملكي
راشد بن صالح ابن خنين

(مجلة العدل حافلة بالأبحاث والدراسات القضائية والفقهية).

المستشار بالديوان الملكي
ناصر بن عبدالعزيز الشثري

(وجدت في أبحاث مجلة العدل الكثير من الفائدة والمتعة، حيث استقطبت العلماء والباحثين، وهو عمل عظيم).

وزير التربية والتعليم
د . محمد بن أحمد الرشيد

(سرني عمق الأصالة والرصانة التي تميزت بها مجلة العدل).

وزير الثقافة والإعلام
د . فؤاد بن عبد السلام الفارسي

(أشكركم على هذا الإهداء القيم الذي يشتمل على رصد شامل للإنجازات والتطورات والتنظيمات التي تحققت بفضل الله لمرفق القضاء في المملكة).

وزير المياه والكهرباء
د. غازي بن عبدالرحمن القصيبي

(الجهود التي بذلت بمجلة العدل تحقق المقاصد الشرعية في جعل أمور الناس والتقاضي والتوثيق ميسرة ومتقنة).

الأمين العام لمجلس الشورى
حمود بن عبدالعزيز البدر

(مجلة العدل مسمع لصوت وزارة العدل).

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء
عبد العزيز بن عبدالله الخويطر

(أشكر لكم اهتمامكم، متمنياً للقائمين على مجلة العدل مزيداً من التوفيق والنجاح).

وزير الحج
إياد بن أمين مدني

(أسجل إعجابي بهذا المجهود المخلص والعمل المتكامل المتميز بموضوعية الطرح والعناية بالمستوى الفقهي والقضائي والنجاح المتواصل لمجلة العدل).

سليمان بن عثمان الفالح
نائب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام

(أشكر القائمين على مجلة العدل لما احتوته من مواضيع ذات صلة بقضايا المجتمعات العربية والإسلامية).

سفير المملكة في ليبرفيل
د . شايع بن إبراهيم الخشيبان

(الجهات والفعاليات والشخصيات الإسلامية في جنوب أفريقيا تقدر لكم الجهد المبذول في مجلة العدل).

سفير المملكة في بريتوريا
د . سعود محمد زيدان

(مجلة العدل غنية بالمعلومات الفقهية والقضائية، ولقد لقيت ترحيباً كبيراً من قبل رجال الفكر والثقافة).

سفير المملكة في باماكو بمالي
خالد بن عمر بن عبد ربه

(الشكر والتقدير للقائمين على إصدار مجلة العدل لجهودهم الطيبة والتي تستحق الشكر والثناء).

قنصل المملكة في إسطنبول
محمد بن جميل هاشم

(مجلة العدل مجلة فقهية رائعة تعالج قضايا العصر وتعرض حلولاً إسلامية للمشاكل المعاصرة تتصف بالتحقيق والابتكار، أشيد بالجهود التي تبذلونها).

سكرتير مجمع الفقه الإسلامي بالهند
عتيق أحمد القاسمي

(مجلة العدل إضافة جديدة وجادة لما تحتويه من أبحاث متخصصة تساهم بالارتقاء بالوعي الفكري والثقافي للباحثين والمهتمين من أبناء المجتمع).

د . سالم عبد الله المحمود
رئيس مكتبة الشيخ المحمود بالشارقة

(مجلة العدل مليئة بالعلوم الشرعية والثقافة الإسلامية).

رئيس المجلس الأعلى لشباب مسلمي توجو
عبد الجواد دكانبو

(مجلة العدل مفخرة ولبنة في صرح الدوريات المختصة بالفقه والشريعة).

عضو المجلس الإسلامي الأعلى في تونس
محمد صلاح الدين المساوي

(مجلة العدل مصدر علمي نافع للباحثين).

حمزة حداد
وزير العدل الأردني

(مجلة العدل إسهام في دعم الثقافة الشرعية وعمل يعود نفعه للمجال القضائي).

وزير العدل التونسي
عبدالله القلال

(مجلة العدل ستثري الخزانات القضائية والقانونية العربية الإسلامية).

وزير العدل المغربي
عمر عزيمان

(الجهود المبذولة في بحوث وإخراج مجلة العدل جهود قيمة تستحق كل التقدير، معرباً عن امتناننا وتمنياتنا باستمرارها وتقدمها).

وزير العدل السوري
حسين حسون

(ما احتوته مجلة العدل من موضوعات هامة وأبحاث فنية ودراسات إحصائية يبرز الجهد الكبير الذي بذلته أسرة التحرير في سبيل إثراء الفكر والمعرفة).

وزير العدل المصري
فاروق سيف النصر

وقد وجدت المجلة قبولا وترحيبا يعكسه شعور الانتماء إلى هذا المرفق المبارك، ويحدوه التوجه الجماعي لخدمة شريعة الله السمحة والرفع من شأن القضاء والتوثيق الشرعي، فكانت تزكيات اعتز بها القائمون على هذه المجلة، وإجازات فخروا بها، ودوافع أعانتهم بعد عون الله على المضي قدماً في رسم وتخطيط متواصل لهذه المسيرة المباركة، محاطاً بعون الله وتوفيقه ثم بالدعم غير المحدود من مسؤولي الوزارة وفي مقدمتهم معالي الوزير الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومساندة القراء وتشجيعهم، فكانت أصداء المجلة لدى ولاة الأمر ورجال الدولة ذات بعد إستراتيجي في تكوين لبنة وإضافة علمية في المكتبة العربية والإسلامية، ومنبعاً يرتوي منه الدارسون والباحثون في أنحاء العالم الإسلامي والمؤسسات العلمية الإسلامية في أنحاء المعمورة، وهذا مما ضاعف المسؤولية لدى القائمين عليها وضاعف الجهود المبذولة في إيصالها لأكبر عدد ممكن، فتوالت ردود الفعل المرحبة وانهالت العديد من الخطابات التي تثني وتؤكد النجاحات التي تحققت، فكان ذلك مزيداً من دفعات معنوية أدت إلى بذل المزيد من الجهود للرقي بمستوى المجلة لتحقيق أهداف وتطلعات معالي وزير العدل د.عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - حفظه الله.

قيادات مهمة:

مجلة العدل أسندت إلى رجال أفاضل لهم معيارهم العلمي وقيمتهم الاعتبارية، فقد صدر قرار معالي الوزير ذو الرقم ٥٦٣٠ في ١٤١٩/١٢/١٨هـ بتكليف فضيلة القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة والمندوب للعمل مستشارا بمكتب وزير العدل الشيخ الدكتور علي بن راشد الدبيان برئاسة تحرير المجلة لما يتميز به من خلفية علمية وفقهية وقضائية فذة، ولعمله في القضاء فترة طويلة، فهو الحاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وعلى درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء في قسم الفقه المقارن في أطروحة بحث بعنوان (التحكيم بين الزوجين)، ودرجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء في قسم الفقه المقارن في أطروحة بحث بعنوان (اختيارات الحافظ بن عبدالبر الفقهية في الأحوال الشخصية والجنايات والحدود والأقضية...جمع ودراسة) وتتلمذ على العديد من كبار العلماء في المملكة، وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز -رحمه الله- وله العديد من المشاركات العلمية والبحثية، وشارك في التدريس بجامعة أم القرى قسم القضاء، وفي المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات المتخصصة علميا وقضائيا وبعض اللجان المتخصصة في دراسة بعض الأنظمة وفي الإشراف والمناقشة لعدد من البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه في المعهد العالي للقضاء وفي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وبعد صدور عشرة أعداد وعلى إثر ندب رئيس التحرير الدكتور علي الدبيان للعمل في ديوان رئاسة مجلس الوزراء أصدر معالي وزير العدل القرار ٤٦٦٧ في١٤٢٢/٥/٢٣هـ الذي يقضي بتكليف وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية الشيخ الدكتور/صالح بن عبدالعزيز العقيل برئاسة التحرير، وهذا الأخير سبق أن عمل أستاذا بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وحصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة بالرياض ودرجتي الماجستير والدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة بالرياض، وتتلمذ على العديد من كبار العلماء في المملكة وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز –رحمه الله–وله العديد من المشاركات العلمية والبحثية، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات المتخصصة علميا وقضائيا وبعض اللجان المتخصصة في دراسة بعض الأنظمة وفي الإشرف والمناقشة على عدد من البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الشريعة بالرياض،

الأنظمة العدلية:

خصصت مجلة العدل بمناسبة انعقاد ندوة القضاء والأنظمة العدلية المنعقدة في شهر صفر من العام ١٤٢٥هـ خصصت العدد٢١ للحديث عن الأنظمة العدلية الرئيسية، ولايخلو أي عدد من أعداد المجلة من ورود نظام أو لائحة أو أي تنظيمات وتعليمات وقواعد تنظيمية أخرى، وهذا مما ساهم في انتشار المجلة وزيادة طلبها لتضمنها الأنظمة العدلية التي تصدر بين فترة وأخرى، فقد نشرت في الأعداد الواقعة في السنوات العشر الماضية من خلال ٤٠ عددا الأنظمة التالية:

١- نظام الإجراءات الجزائية.
٢- نظام المحاماة.
٣- نظام ولائحة التسجيل العيني للعقار واستثماره.
٤- اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.
٥- لوائح نظام المحاماة.
٦- اللوائح التنفيذية لمأذوني عقود الأنكحة.
٧- نظام نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار.
٨- اللائحة التنفيذية لنظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها.
٩- نظام مكافحة غسل الأموال.
١٠- لائحة التفتيش القضائي.

١١- قواعد وتعليمات الأقسام التنفيذية بالمحاكم.
١٢- نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية.
١٣- نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره.
١٤- لائحة التصرف بالعقارات البلدية.
١٥- لائحة اختصاص كُتَّاب العدل.
١٦- اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
١٧- نظام البيع بالتقسيط.
١٨- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
١٩- نظام مكافحة التزوير.
٢٠- لائحة حماية المعلومات التجارية السرية.
٢١- نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.
٢٢- نظام التحكيم ولائحته التنفيذية.
٢٣- تنظيم هيئة حقوق الإنسان.
٢٤- لائحة إجازة الموظف.
٢٥- نظام الضمان الاجتماعي.
٢٦- نظام مراقبة البنوك.
٢٧- نظام الأسلحة والذخائر.
٢٨- نظام استئجار الدولة للعقار وإخلائه.
٢٩- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
٣٠- عهد حقوق الطفل في الإسلام.
٣١- لائحة الواجبات الوظيفية.
٣٢- الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
٣٣- نظام التعاملات الإلكتروني.
٣٤- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
٣٥- تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.
٣٦- توصيات اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بكيفية التعامل مع الوثائق الإلكترونية.
٣٧- نظام القضاء – الصادر في رمضان١٤٢٨هـ.
٣٨- نظام ديوان المظالم – الصادر في رمضان١٤٢٨هـ.
٣٩- قواعد تحديد النطاق العمراني حتى عام ١٤٥٠هـ .

٤٠- نظام المرور.

٤١- نظام العمل.

٤٢- نظام المعلومات الائتمانية.

٤٣- الضوابط المنظمة لإيداع الأحداث في دور الملاحظةالاجتماعية.

استطاعت المجلة من خلالها أن تكسب المهتمين، وتحوز على القبول والرضا التام.

حضور المجلة في الخارج:

رغبة من وزارة العدل في توزيع مجلة العدل على الفعاليات الاجتماعية بالدول العربية والإسلامية صدرت برقية من معالي وزير العدل بالرقم ٢٨٧/س/ص وفي ١٤٢٢/٣/١٢هـ إلى سمو وزير الخارجية، لطلب الاستئناس بمرئيات ممثليات المقام السامي بالدول المعنية حول توزيع مجلة العدل وعدد النسخ والجهات المقترحة من قبلها. وقد أفادت السفارات عن ذلك حسب ما ورد في برقية سمو وزير الخارجية ذات الرقم ١/١٧٦٧٦٠/١١٠/٣/٩٩ في ١٤٢٢/٦/٢٢هـ وعلى ضوء ذلك قامت إدارة المجلة بحصر عدد المستفيدين عن طريق السفارات والذي بلغ عددها ٥٨ سفارة و ٨ قنصليات و ٥٠٠ بين مركز إسلامي وجامعات ومؤسسات وشخصيات بلغ ما يرسل لها حوالي ٣,٥٠٠ نسخة باللغتين العربية والإنجليزية لـ ٦٦ دولة عبر القنوات الرسمية بوزارة الخارجية، وقد كان للمجلة صدى طيب لدى الجهات والعلماء والمختصين والباحثين وأساتذة الجامعات وغيرهم في مختلف بلدانهم، ووصل إلى مكتب المجلة العديد من خطابات الشكر والثناء والإعجاب من جهات وشخصيات يعبرون فيها عن أهمية المجلة لكونها مصدراً علمياً نافعاً للباحثين ولإسهاماتها في دعم الثقافة الشرعية، واحتواء كل عدد من أعداد المجلة بالبحوث والموضوعات التي لها قيمتها ولها الصلة بقضايا المجتمعات العربية والإسلامية، فأصبحت مجلة العدل بحمد الله وتوفيقه رافدا من روافد المكتبة الإسلامية المتخصصة بالفقه القضائي.

المشاركة في المناسبات:

شاركت مجلة العدل في العديد من مناسبات وزارة العدل المحلية والندوات والمؤتمرات التي تنظمها بالتعاون مع جهات حكومية وأهلية أخرى، بعرض

جملة إصداراتها والتعريف بها عن طريق مختلف الوسائل، ومن هذه المشاركات: معرض (كن داعيا) الذي تنظمه وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في مختلف مدن المملكة، كما كان لها مشاركة في المعرض المصاحب لندوة القضاء والأنظمة العدلية والذي أقيم بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض خلال شهر صفر١٤٢٥هـ، وفي المعرض المصاحب للندوات العدلية التي أقيمت في مختلف مدن المملكة للتعريف بالأنظمة العدلية الجديدة، وعدد من المشاركات في ندوات التحكيم والمحاماة وغيرها، كما كان لها ذكر طيب ومتنام في مختلف المؤتمرات والندوات المتخصصة في مختلف البلدان.

استبانة تقييم:

من منطلق حرص المسؤولين على مجلة العدل لمعرفة مسيرتها وتقييمها خلال السنوات الخمس الأولى، وذلك من أجل التطوير والتحديث، قامت هيئة التحرير بتوزيع تسعة آلاف استبانة وزع منها ٨,٠٠٠ ثمانية آلاف نسخة مع العدد١٦و١,٠٠٠ ألف نسخة في ميادين مختلفة لأخذ استطلاع القراء من خلال عدة منافذ لمعرفة مدى الرضا عن محتوياتها، كما ضمت الاستبانة أسئلة عامة للمشاركين وطرحت بعض الآراء والمقترحات للتعرف على مدى استجابة القراء لها، وبعد مرور وقتٍ كافٍ تم فرز ما ورد من الاستبانات واستخلاص نتائجها واستنباط أهم المقترحات، وقد حققت الاستبانة الأهداف المنشودة من طرحها ولله الحمد في ذلك. وجاء أهمها على النحو التالي:

١- حظيت خانة (جيد) بنسبة عالية ويليها (مقبول) ثم (مناسب)، وأخيراً (غير مناسب).

٢- (أحكام وقضايا) أعلى نسبة ترشيح بنسبة تزيد على ٧٥٪ (جيد) ويليها وضع الأنظمة بالمجلة بنسبة تزيد على ٧٠٪.

٣- سعر المجلة وبريد المجلة أقل نسبة ترشيح فقد جاءت بنسبة تعادل ١٢٪ (جيد).

٤- أعلى نسبة (مقبول) جاء من نصيب عدد صفحات المجلة.

أهم المقترحات التي وردت في استبانة المجلة:

- ضرورة توفير المجلة في جمع الأسواق والمكتبات التجارية.
- إيجاد زاوية للمطالبات والنقد وردٍّ المسؤول عليها.
- الاهتمام بمقالات موظفي الوزارة ونشر آرائهم ومطالبهم، والمساهمة في حلها وإيصال المجلة للراغبين من منسوبيها.

توصيات:

١- تعيين كوادر متخصصة في الشريعة والإعلام لتكوين أسس متينة لمستقبل إصدار المجلة.

٢- أهمية التأكيد على القضاة وكتاب العدل بالتعاون مع المجلة لنشر أبحاثهم المتخصصة.
٣- التعميم على مختلف مرافق الوزارة لطلب المزيد من التفاعل والتعاون مع المجلة لنشر إنجازاتهم.
٤- أهمية زيادة صفحات المجلة لتصل ٣٠٠ صفحة لنشر أكبر قدر من البحوث.

وكثير من هذه المقترحات معمول بها قبل هذه الاستبانة، وتم استكمال عدد منها، وبعضها يتعذر العمل به وتنفيذه في هذه المجلة المتخصصة.

الخدمات الإلكترونية:

رسائل sms عبر الإنترنت:

أدخلت إدارة التحرير هذه الخدمة منذ مطلع العام ١٤٢٩هـ للاستفادة من هذه التقنية في التواصل مع المتعاملين مع المجلة، ومن مميزات هذه الخدمة التواصل المباشر السريع بين إدارة التحرير وكافة المعنيين والمهتمين بالمجلة، اختصاراً للوقت والجهد، والتنسيق بينهم فيما يخدم أعمال المجلة عن طريق إرسال رسالة نصية من الشبكة العنكبوتية إلى الهاتف النقال للمستفيد من مجلة العدل.

موقع المجلة على شبكة الإنترنت:

انطلاقاً من اهتمام المسؤولين بالوزارة، وفي مقدمتهم معالي الوزير الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وحرصهم على الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة من مايوصل إلى الحكومة الإلكترونية ولسهولة التواصل مع جميع المهتمين والمعنيين، جاءت فكرة إطلاق موقع لمجلة العدل على الشبكة الإلكترونية العالمية (الإنترنت).

وبعد مراحل الإعداد والتجارب تم إطلاق موقع المجلة على شبكة (الإنترنت) مطلع العام ١٤٢٨هـ ومنذ ذلك التاريخ أصبح الموقع مقصدا للقضاة وطلبة العلم والباحثين والمحامين والمهتمين للاطلاع والفائدة، وأخذت المواقع المتخصصة تحيل إليه وتنقل عنه، وألحق بالموقع جميع إصدارات المجلة، إضافة إلى الخدمات أما وضع المجلة في الموقع فيتخذ الشكل الآتي:-

- يتوسط صفحةَ الموقع عناوينُ أبحاث العدد الحالي وقت زيارة الموقع، وبجانبيها كلمة معالي وزير العدل وكلمة رئيس التحرير لنفس العدد.
- البيانات الأساسية: تم فيه التعريف بالمجلة ومصدِّرها، وأسفل منه تم وضع روابط البيانات الأساسية عن المجلة: هيئة الإشراف/هيئة التحرير/أهداف المجلة/قواعدالنشر/الاشتراكات.
- شريط العدل: وفيه يعرض عناوين أخبار مجلة العدل ومواعيد الصدور وبعض التنبيهات المهمة.
- النسخة الإنجليزية: وفي الجهة اليسرى أسفل شريط العدل وضع رابط تحويل المجلة إلى النسخة الإنجليزية.
- تصنيف الأبحاث: وفقا للتصنيف الموضوعي في وزارة العدل طبق تصنيف أبحاث مجلة العدل، وعن طريق موضوع البحث يصل الزائر إلى الأبحاث التي نشرت في جميع أعداد المجلة في ذات الموضوع.
- الأرشيف: وفيه تم عرض أرقام أعداد مجلة العدل حتى العدد الـ٤٠ الصادرفي شوال ١٤٢٩هـ ويستطيع الزائر الضغط على أي رقم معروض ليتم تحويله لتصفح ذلك العدد، كما وضع أسفل رابط الأرشيف رابط شبيه وتم به وضع صور لأغلفة جميع الأعداد المذكورة.
- بحث: بكتابة المعلومة المراد البحث عنها يتم إيجاد أي مادة يحتوي عنوانها على نفس الكلمة التي يبحث عنها، وسيتم مستقبلاً إن شاء الله البحث بجميع محتويات الموقع.
- أبحاث المجلة: يجد الزائر فيه جميع أبحاث المجلة التي نشرت، مرتبة حسب العدد.
- رسائل علمية: يجد فيه الزائر جميع ملخصات الرسائل العلمية التي نشرت في أعداد المجلة.
- إجراءات قضائية: يتم فيه شرح المتطلبات والإجراءات لنوع من أنواع القضايا.
- قضايا وأحكام: في هذا الحقل يجد الزائر عرضاً لقضية ما شاملة للحكم الذي صدر فيها.

- من أعلام القضاء: يتم فيه عرض ترجمة لعلم من أعلام القضاء في المملكة.
- لقاء العدد: يعرض فيه مقابلة تمت مع أحد أصحاب الفضيلة القضاة الذين أحيلوا على التقاعد، يتعرض فيه لسيرته العلمية والعملية ويعرض خلال خبرته الطويلة في القضاء الآراء والمقترحات لتطوير مرفق القضاء.
- صدى العدل: موسوعة تعنى بالتوعية القضائية وتلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها.
- اتصل بنا: يستطيع الزائر تدوين مطالبه وملاحظاته واستفساراته وإرسالها لإدارة التحرير مباشرة من هذه الصفحة.

كما يحتوي الموقع على بعض الروابط الخدمية، مثل صور الأغلفة والتقويم الهجري، إضافة إلى رابط خاص بالاشتراك يستطيع الزائر عن طريقه طلب بطاقة الاشتراك بالمجلة وملء بياناتها -- وسيتم مستقبلا الاشتراك بالمجلة عن طريق رسائل sms والاستغناء عن النظام السابق-ورابط زود به مؤخرا لأنشطة المجلة الإعلامية والدعائية.

وللتنويه يحتوي الموقع بنسخته الإنجليزية على ترجمة للمواد المنشورة، ابتداء من العدد ٣٢، علماً أن النسخة الإنجليزية تصدر متزامنه مع النسخة العربية بعدد سابق، والعزم معقود بإذن الله لترجمة المجلة إلى لغات أخرى منها الأوردية والفرنسية والروسية.

برنامج نظام مجلة العدل:

نظام مجلة العدل هو مجموعة الإجراءات أو الأنشطة الآلية التي تمكن هذه الإدارة من إنجاز أعمالها المتعددة بطريقة سهلة ميسرة من خلال تحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي منظم دقيق يخدم أغراض الإدارة.

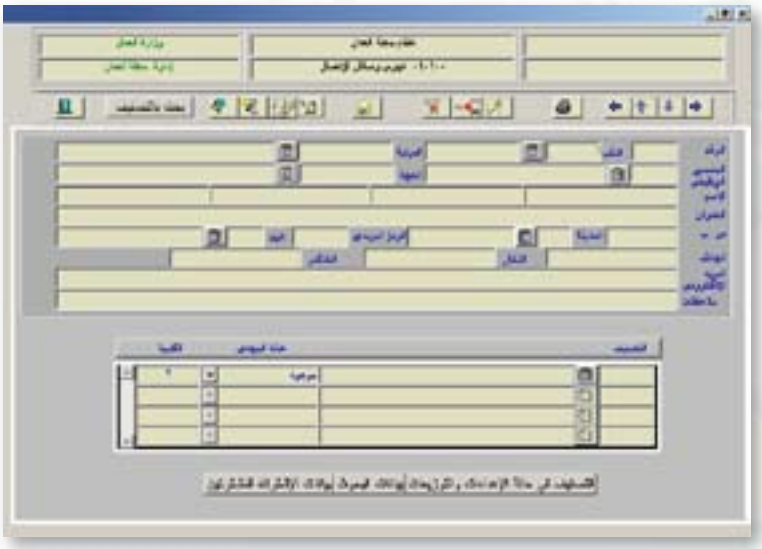

أهداف النظام :

يهدف النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحويل العمل داخل إدارة مجلة العدل إلى عمل آلي في كل ما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بهذه الإدارة
- تثبيت المعايير الأساسية التي يتم على أساسها التعامل مع إصدار وتوزيع المجلة.
- سهولة التعامل مع الإدارات والجهات والأشخاص المرتبطين بأعمال إدارة مجلة العدل.
- استخراج تقارير بأنواع مختلفة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من النظام.

الوظائف العامة التي تؤدى من خلال النظام :

صمم هذا النظام ليقوم بوظائف عدة، من شانها أن تمكِّن المستخدم من أن يستفيد من النظام في مجالات عدة. والوظائف التي يمكن أن تؤدي من خلال نظام مجلة العدل يمكن التعامل معها من خلال شاشات البيانات أو من خلال الشاشات التي يتيحها النظام للتعامل من قبل المستخدم ومن خلال الأدوات والمفاتيح المخصصة لكل هذه الوظائف في شاشات النظام. وهذه الوظائف تتمثل في التالي:-

- إدخال البيانات.
- البحث المباشر.
- تعديل البيانات.
- البحث المفهرس.
- حذف وإلغاء البيانات.

وتساعد شاشات التنبيه المتضمنة للنظام المستخدم من أداء هذه الوظائف، وذلك في حالات الأخطاء وحالات التأكيد لعمليات الحذف وغيره.

وهذه الوظائف قد يتاح بعـضها لطائفة من مستخدمي النظام دون الأخرى، ويحدد ذلك طبيعة عمل المستخدم. بمعنى أن المستخدم الذي لا يتطلب عمله إدخال بعض البيانات إلى النظام، لا تتاح له هذه الوظيفة لدى استخدامه للنظام.

شاشات الإدخال والإستعلام :

على الرغم من التعدد في المدخلات والبيانات التي نتعامل معها من خلال نظام مجلة العدل تعد عـمليتا البحث والإستعلام من المزايا المهـمة في النظام، فإن عملية البحث تتمتع بمرونة فائقة تتيح للمستخدم البحث عن أي سجل سبق إدخاله، باستخدام أي من بياناته والضـغط على أداة الاسـتعلام التي سوف يتم توضيـحها لاحقا ، وتظهر أيضا على الشاشة عدد السجلات إن وجدت على شريط معلومات النظـام. والنظام يتمتع بنظام سهل لإدخال البـيانات، يتم ذلك من خلال مجموعة شـاشات الإدخال التي يمكنها التحقق من صحة إدخال البـيانات سواء الـبيانات التاريخـية أو الرقمـية والتحقق من صحة علاقتها ببعض أيضا.

حماية النظام :

النظم والتطبيقات التابعة لوزارة العدل تعمل ضمن شبكة اتصال الحاسبات المحلية وشبكة اتصال الحاسبات واسعة النطاق. وهذا يمكِّن من توفير أدوات وإمكانيات الحماية وتأمين البيانات. وهذا ما يتضمنه نظام مجلة العدل من خلال تحديد اسم للمستخدم وكلمة سر لأي مستخدم، فهذان لابد من إدخالهما معا بصورة صحيحة للعمل على النظام وفق الصلاحيات التي أعطيها المستخدمُ الحالي.

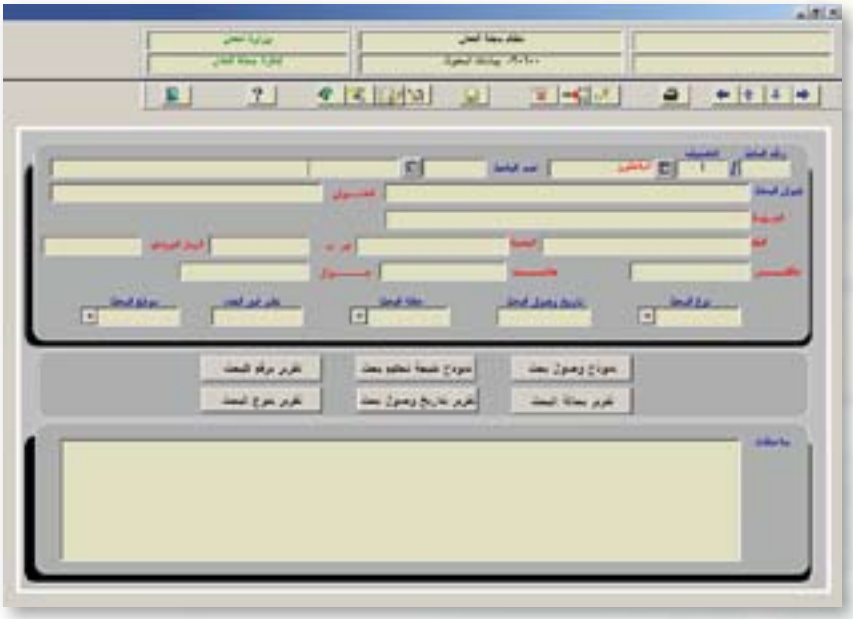

استخدام النظام من قبل مستخدمين عدة :

مثل كل النظم والتطبيقات الخاصة بوزارة العدل، تم تصميم هذا النظام لكي يعمل ضمن شبكة الاتصال. وهذا يمكن من إضافة مستخدمين له.

فالنظام يدعم تعدد المستخدمين في أي مجال ويمكن أكثر من مستخدم من استخدام النظام، سواء كان على نفس الحاسب أم على حاسب آخر، ولا يجوز تعامل أكثر من مستخدم مع نفس الحركة أو نفس القيد في آن واحد.

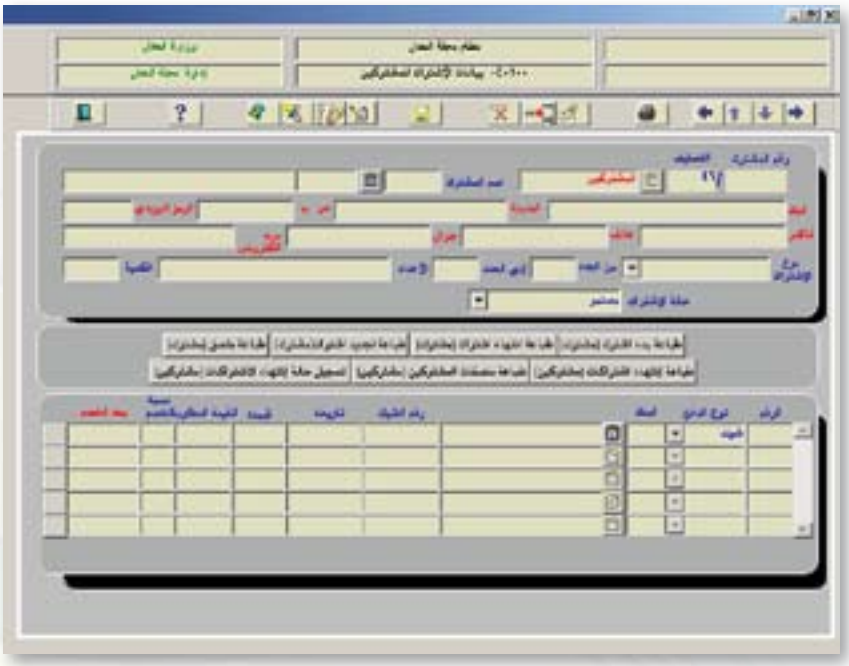

الشكل العام لشاشات نظام مجلة العدل:

نجد أن الشكل العام لشاشات هذا النظام يتكون من ثلاثة أجزاء أساسية، وهذه الأجزاء هي:

١/ الإطار الخارجي للشاشة

وضعت شاشات النظام في إطار النوافذ العربية، وهذا مما يسهل عملية التعامل معها، ونجد أنها تمكن المستخدم من الاختيار بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية للكتابة عليها.

٢/ رأس الشاشة

ونجد أن رأس الشاشة يحتوي على ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يحتوي على اسم الوزارة واسم النظام والتاريخ.أما الجزء الثاني فيحتوي على اسم الإدارة وعنوان الشاشة ورمز المستخدم.والجزء الثالث يحتوي على الأدوات أو المفاتيح التي يمكن بها التحكم في البيانات المدخلة من قبل المستخدم.

٣/ جزء البيانات

جزء البيانات هو الجزء الذي يحتوي على حقول البيانات التي تدخل من قبل المستخدم. وكل شاشة من شاشات النظام تحتوي على جزء خاص بالبيانات، حسب طبيعة عمل الشاشة والوظائف التي تؤديها هذه الشاشة. وتتغير هذه الحقول وطريقة إدخالها وفقا لطبيعة عمل الشاشة.

مشاعر وانطباعات قضاة سابقين

هنا تعرض مشاعر وانطباعات مجموعة من أصحاب الفضيلة القضاة اللذين خدموا في القضاء سنوات طويلة، فماذا قالوا عن مجلة « العدل » وأهمية دورها.

❖ فضيلةالشيخ/عبدالله بن عبدالرحمن البسام -يرحمه الله-
عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالمسجد الحرام ورئيس محكمة التمييز بمكةالمكرمة سابقاً

هذه المجلة ستكون مصدر علم ومصدر إشعاع لكل القراء، وفي طليعتهم القضاة الذين يتولون أمور المسلمين.

❖ فضيلة الشيخ/عبدالله بن سليمان ابن منيع
عضو هيئة كبار العلماء وعضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً

هذه المجلة أسندت إلى رجال أفاضل لهم معيارهم العلمي وقيمتهم الاعتبارية واهتمامهم بهذه المجلة فهي مجلة العدل، ومجلة البحث العلمي الذي يجب أن تكون هذه المجلة متميزة به، ومتصفه به، ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لها.

❖ فضيلة الشيخ/ حسن بن زيد النجمي -يرحمه الله-
عضو محكمة التمييز بمكةالمكرمة سابقاً

في الواقع أنا سررت بإصدار هذه المجلة العلمية لاهتمامها بنشر العلم الشرعي والأحكام الفقهية، وهي بلاشك ستكون رافداً من روافد التحصيل العلمي المدروس، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق القائمين عليها، وفي مقدمتهم معالي وزير العدل رئيس لجنة الإشراف على هذه المجلة، وان ينفع بها المسلمين.

❖ فضيلة الشيخ/ علي بن سليمان الرومي -يرحمه الله-
عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً

هذه المجلة سدت ثغرة كان ينبغي أن تسد منذ سنوات، لما تحتويه من بحوث علمية متميزة جادة قام بكتابتها أهل الخبرة والمعرفة، وتزداد الثقة بهذه البحوث حين نرى أن كتابها هم القضاة أنفسهم الذين مارسوا القضاء وزاولوه، فجمعت أبحاثهم بين النظرية والتطبيق. وإصدار هذه المجلة يحتاج إلى جهود كبيرة، أسال الله تعالى أن يعين القائمين عليها، ومما

يعينهم على ذلك أن يدرك القضاة جميعاً أن المجلة مجلتهم، وأن عليهم أن يقرأوها بدقة وتمعن، وأن يشاركوا في إعداد بحوثها ومناقشتها، وأن تكون رابطة للقضاة بينهم يتداولون فيها الرأي ويتشاورون، وبهذا تؤدي رسالتها وتعين القضاة على أداء رسالتهم العظيمة.

❖ فضيلة الشيخ/ رشيد بن محمد القيسي -يرحمه الله-
القاضي بمحكمة حقل سابقاً

هي فكرة طيبة حسنة ممتازة، وهي تنشيط للقضاة والمهتمين، ويشكر على ذلك معالي وزير العدل والقائمون عليها، وعلى القضاة أن يدركوا أن المجلة مجلتهم، وأن عليهم أن يقرأوها بدقة وتمعن، وأن يشاركوا في إعداد بحوثها ومناقشتها، وأن تكون رابطة للقضاة بينهم.

❖ معالي الشيخ / منصور بن حمد المالك
رئيس ديوان المظالم المكلف

مجلة العدل إصدار استبشر له الجميع، فهي منبر إعلامي متخصص في القضاء في المملكة، وصدورها يعتبر عوناً لكل قاض ولكل من له صلة بالقضاء، ونشراً للقضاء الشرعي وبياناً لتفرده وريادته، وحجة على الكافة، وتعتبر المجلة توثيقاً لما وصل إليه القضاء في المملكة من ازدهار، والحاجة إلى هذه المجلة عظيمة، نسأل الله تعالى للمجلة والقائمين عليها كل نجاح، ونرجو من القضاة وذوي الاختصاص مدها بالبحوث المتخصصة، كما نرجو من القائمين على المجلة الاهتمام بالبحوث القائمة على استقصاء التأصيل الشرعي وأقوال أهل العلم، والبحوث التي تكثر وتتكرر الحاجة إليها، وتقديم ذلك على ما سواه.

❖ فضيلة الدكتور/جابر بن علي بن مهدي الطيب -يرحمه الله-
عضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً

إصدار هذه المجلة من وزارة العدل عمل عظيم، يجب أن يقابل من القضاة وغيرهم بالترحاب والتشجيع والمؤازرة حتى تؤتي ثمارها يانعة طرية، ونسأل الله لها النجاح وللقائمين عليها التوفيق والسداد.

❖ فضيلة الشيخ/عبدالرحمن بن عبدالله العجلان
رئيس محاكم منطقة القصيم سابقاً والمدرس بالمسجد الحرام

لقد سدت فراغاً طالما اشتقنا إلى ملئه، ولقد وجدت بحمدالله على أحسن مستوى من القوة العلمية والتنظيمية والإتقان.أرجو من الله أن يوفق القائمين عليها ويعينهم ويسدد خطاهم ويحقق لهم مايصبون إليه من الاستمرار على هذا المستوى الجيد والأداء الحسن وطرق أبواب كثيرةٍ الناسُ في أمسِّ الحاجة إليها.

❖ **فضيلة الشيخ/محمد بن سليمان آل سليمان**
القاضي بالمحكمة الكبرى بالدمام سابقاً

المجلة ولله الحمد ممتازة قيمة، ونشجع الإخوة القائمين عليها ونشكر لهم جهدهم المبذول لخدمة الإسلام والمسلمين، ونوصيهم بالجد والحرص على إفادة المطلعين، وليعلموا بأنه ليس المقصود إصدار عدد ما، كلاًّ، ولكن هي أمانة ألقيت على كواهلهم، فالله الله في الانتقاء الجيد والمفيد من المواضيع، وأسأل الله التوفيق والسداد لنا ولكم.

❖ **فضيلة الشيخ/ عبدالله بن إبراهيم الغفيلي**
القاضي بمحكمة التمييز بمكةالمكرمة سابقاً

إن هذه المجلة قضائية يستفيد منها كل القضاة، فكل عدد يشتمل على توجيهات للقضاة وإبداء بعض الخبرات التي مر بها القضاة السابقون، وهذا مما يفيد القضاة وينور طريقهم في حل المشكلات على الوجه الشرعي السليم. وفق الله وزير العدل ووفقكم جميعاً وسدد خطاكم على إصدار هذه المجلة النافعة إن شاء الله.

❖ **فضيلة الشيخ /محمد بن الطيب بن محمد اليوسف -يرحمه الله-**
القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة الطائف سابقاً

إن إصدار مجلة العدل كان عملاً جليلاً وجهداً كبيراً يضاف إلى ماتقوم به وزارة العدل في نشر الثقافة الإسلامية وتركيز بناء العدالة، وفقها الله تعالى وسدد خطاها.

❖ **فضيلة الشيخ/صالح بن محمد بن عبدالعزيز الشثري**
القاضي بمحكمة الدلم سابقاً

مجلة العدل مجلة علمية قضائية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث الفقهية والقضائية وأنظمة ولوائح وتعاميم الوزارة، وتعالج بعض القضايا المهمة، لذا يستفيد منها القضاة وغيرهم، فلا شك أن إصدارها مهم جداً وأمر يواكب تطور وزارة العدل، وليس لي من إضافة، فالقائمون عليها فيهم الخير والبركة (ولكن حبذا أن يكون صدورها في الوقت المحدد، ثم إنني ألاحظ حسب ما يقرأ علي أن بعض البحوث طويلة، فلو كانت مختصرة أو مجزأة لضمت المجلة أكبر عدد ممكن من البحوث والموضوعات).

❖ **فضيلة د/عبدالعزيز بن محمد بن سعد الحميِّر**
القاضي في حوطة بني تميم سابقاً

من المحاسن التي ستبقى لمعالي وزير العدل وفقه الله ورعاه إصدار هذه المجلة وتولي الإشراف المباشر عليها، فقد كان الجميع ينتظرها بشوق، وبخاصة القضاة وطلاب العلم

والباحثون في الأمور القضائية والعدلية، فقد سدت فراغاً طالما اشتقنا لملئة، فكان حضورها قوياً وموضوعاتها متميزة، وهي مرآة عاكسة لأنظمة الوزارة، فأشكر القائمين عليها وأخص بذلك معالي الوزير وهيئة الإشراف وفضيلة رئيس التحرير وإدارة التحرير عموماً وكل من ساهم فيها وأعطى من وقته نفعاً للناس وقدم مايستطيعه من علم ومعرفة لتوعية الآخرين، سائلاً الله التوفيق للجميع.

❖ فضية الشيخ /عبدالعزيز بن يحيى اليحيى
رئيس محاكم محافظة الاحساء سابقاً

لاريب في أن مجلة العدل المذكورة مجلة هادفة نافعة.

❖ فضيلة الشيخ/ محمد بن عبدالعزيز آل فاضل السبيعي
القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً

مجلة العدل منبر إعلامي للقضاء جاءت في الطريق الصحيح، وأصبحت من المجلات التي تتطلبها المكتبة العدلية، وأصبحت الآن تعبر عن شخصية وزارة العدل، وهي بمثابة النافذة التي يطل من خلالها المتابع لمناشط الوزارة، ويحرص عليها المختص والباحث وطلاب العلم، وهي مرجع للقاضي ومنارة شامخة لمنسوبي الوزارة عموماً، والمطلع عليها يخرج بفوائد ومعارف جديدة وانطباع جيد، وإخراجها الفني وحجمها المميز الذي استرعى الأنظار صيرَّها جزءاً مهماً ينتظره المهتم والمطلع.

❖ فضيلة الشيخ/ عبدالله بن حمود العقلاء
عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً

مجلة العدل ممتازة قيمة، فيها خلاصة علم العلماء من الأفكار والثقافة وبحث العلوم النافعة، فالشكر للقائمين عليها وعلى رأسهم معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، هذا وليس غريباً، فإن آباءه كرَّسوا جهودهم في نشر الدعوة لله ونفع المسلمين.

❖ فضيلة الشيخ / إبراهيم بن يوسف الفقيه
القاضي برئاسة محاكم منطقة عسير سابقاً

مجلة العدل مجلة علمية فقهية ثقافية اجتماعية قضائية تعنى بشؤون القضاء والقضاة، اشتملت في منهجها على جميع الأصول المفيدة علمياً ودعوياً، وهي من أهم المصادر الشرعية على مستوى العالم، وبطابعها العلمي تنسجم مع اسمها (مجلة العدل) في الظل الإعلامي الراهن.

❖ **فضيلة الشيخ / عبدالله بن محمد ابن عبيد**
رئيس محاكم الحدود الشمالية سابقاً

لقد أحسنت وزارة العدل بإصدار المجلة القضائية التي يستقي منها القضاة من خلال البحوث والأنظمة واللوائح المنشورة وعرض بعض الخبرات التي مر بها القضاة السابقون، وهذا مما يفيد القضاة، فهي أشبه بالمجلس العلمي للقضاة.

❖ **فضيلة الشيخ / هاشم بن سعيد بن علي النعمي**
القاضي بالمحكمة الجزئية في أبها سابقاً

مجلة العدل من الضرورات التي تتماشى مع التطورات، وهي المرآة العاكسة لمناشط الوزارة، فكانت أداة إعلامية نافعة واكبت الأحداث والتطلعات، فكانت على المستوى المأمول، وأتمنى أن تصل المجلة إلى كافة المناطق وتدخل إلى أروقة المحاكم وعرض ما يدور فيها لتبصير المتلقي ،والتواصل مع القضاة على مكاتبهم لزرع القناعة لديهم بالإسهام في نجاح المجلة التي أنشئت من أجلهم.

❖ **فضيلة الشيخ / محمد بن عبدالله ابن عودة**
الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً

مجلة العدل -بلا شك- إنجاز متميز، وقد خطت خطوات رائدة لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم إصدارها، كما ساهم وجودها في إثراء العلوم الشرعية والقضائية.

❖ **فضيلة الشيخ / محمد بن إبراهيم الحديثي**
رئيس محاكم منطقة عسير سابقاً

مجلة العدل التي تصدرها وزارة العدل فصلية تعتبر من أنفس المجلات الفقهية، لما تشتمل عليه من قواعد وأصول شرعية تفتخر بها وزارة العدل، فهي دروس علمية وعملية لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية، وفي طياتها من الخبرات القضائية والبحوث العلمية ما يكون مرجعاً، ومرتعاً خصباً للباحثين في الفقه الإسلامي.

❖ **فضيلة الشيخ / سليمان بن عبدالعزيز آل سليمان**
رئيس محكمة التمييز بالرياض سابقاً

مجلة العدل أصبحت صوتا للعدل في أصقاع المعمورة، حضورها القوي وإخراجها المميز وبحوثها المحكمة وملحقها الإعلامي وراءه أسرة تحرير مثلى، حريصة على كل ما يحقق التطور والفائدة ويصل بها إلى التفاعل مع المختصين والباحثين.

❖ **فضيلة الشيخ/ غنيم بن مبارك الغنيم**

عضو مجلس القضاء الأعلى سابقاً

لقد كان لصدور مجلة العدل بهجة وسرور سعد بها الكثير، فقد سدت فراغاً كبيراً وفرح بها القضاة والمختصون ممن يهمهم الاطلاع على البحوث العلمية المفيدة ومما له مساس بالقضاء وأنظمته وتعليماته، إنه لتغمرني السعادة وأنا أرى هذا الإصدار الجميل وهذا السفر الجليل يهل علينا بطلعته البهية، فتتلقفه الأفئدة بنهم وشغف.

❖ **فضيلة الشيخ/ محمد بن أحمد بن محمد العسكري**

القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً

مجلة العدل إحدى المنارات التي أخذت مكانها في الآونة الأخيرة، لما تشتمل عليه من دراسات علمية وتنظيمية.

❖ **فضيلة الشيخ/ محمد إبراهيم بن عبدالله الهويش**

عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً

مجلة العدل أدت دوراً كبيراً في نشر البحوث ورفع الوعي العدلي، وقد أدى صدورها باللغة الإنجليزية إلى توسع انتشارها، والمجلة -إضافة إلى ما سبق- تضم ملحقاً إعلامياً يعنى بتغطية الأنظمة والتعاميم والأخبار والتقارير، وحبذا أن يصدر هذا الملحق مستقلاً لإبراز الجهود من خلاله، بعيداً عن كونه داخل المجلة.

❖ **فضيلة الشيخ/ محمد بن مشاري المعمر.**

المفتش القضائي وقاضي محكمة التمييز بالرياض سابقاً

من الأعمال الرائدة التي قامت بها وزارة العدل مشكورة تأسيس منابر علمية قوية، إنها مجلة (العدل) و(المدونة القضائية) وغيرها من كتب الفقه والقضاء، اهتماماً منها بالفكر والرأي، وشحذ الهمم بالبحث في النوازل والمستجدات، وإثراء العمل القضائي بالبحوث والدراسات والمعلومات التي تعين المدارك وتزيد الحصيلة العلمية وتطوير صيغ الأحكام والإثباتات والتوثيقات، وتساهم في تطوير إجراءات التقاضي، وتوثق أعمال الوزارة ومناشطها، وتساهم في رفع الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع من خلال التواصل الإعلامي، فقد نجحت المجلة في استقطاب الباحثين والمتخصصين، ولا أدل على نجاحاتها المتواصلة من ذلك الانتشار الواسع في داخل المملكة وخارجها.

❖ **فضيلة الشيخ/ محمد بن عبدالله بن محفوظ بن معيذر**
القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً

المتتبع لمسيرة مجلة العدل يجدها تركز على الجانب الفقهي والقضائي من خلال البحوث المنشورة، وأتمنى التوازن في النشر من خلال هذين الموضوعين، فكلاهما مكمل للآخر، لكن أتمنى أن يغلب الجانب القضائي الإجرائي لتعم الفائدة من خبرات القضاة السلف للقضاة الخلف، وتكون نبراساً يهتدي به القاضي في ممارسته. كما استرعى نظري نشر الأنظمة التي نحن بأمس الحاجة إليها والتي يستفيد منها الكل.كما أن إلقاء الضوْء على تاريخ القضاء والمحاكم فيه نوع من توثيق المعلومة للرجوع إليها وقت الحاجة. وأطلب زيادة التركيز على مناشط مجلس القضاء الأعلى ومحاكم الإستئناف مقارنة بوزارة العدل والمحاكم.

عرض إحصائي للمجلة للسنوات العشر الماضية:

١	عدد النسخ المطبوعةباللغة العربية	٢٤١,١٠٠
٢	عدد النسخ المطبوعة باللغة الإنجليزية	١٦,٠٠٠
٣	عدد الدول التي تصلها المجلة	٦٦
٤	عدد أعداد الصدوربااللغة العربية	٤٠
٥	عددالنسخ العربيةالمرسلةللخارج من كل إصدار	٢,٤٠٠
٦	عددالنسخ الإنجليزيةالمرسلةللخارج من كل إصدار	١,٨٠٠
٧	عدد أعداد الصدوربااللغة الإنجليزية	٨
٨	عدد صفحات الأعداد الأربعين الماضية بالعربية	١١,٢٤٠
٩	عدد صفحات الأعداد الثمانية الماضية بالإنجليزية	٢,٠٠٠
١٠	عدد صفحات الأعداد الماضية باللغتين	١٣,٢٤٠
١١	عدد البحوث الواردة إلى المجلة حتى نهاية شوال١٤٢٩هـ	٦١٥
١٢	عدد البحوث المنشورة في الأعداد الـ٤٠	٢٠٨
١٣	عدد الأنظمة	٢٧
١٤	عدد اللوائح وما في حكمها	١٤
١٥	عدد المستضافين في باب لقاء العدد	٤٠
١٦	عدد المترجم لهم في باب من أعلام القضاء	٤٠
١٧	عددإجابات الأسئلة الإجرائية	١٢٠
١٨	عدد موضوعات صدى العدل	٦٥٠
١٩	عددموظفي المجلة في بدايةسنة١٤٢٠	٢
٢٠	عددموظفي المجلة بعد بلوغها العاشرة	١٧
٢١	عدد زوار موقع المجلة التقريبي في (الإنترنت) خلال١٤٢٨و١٤٢٩هـ	٣٦,٥٠٠
٢٢	عدد زوار الموقع يوميا يقدر بـ	٥٠
٢٣	عدد الروابط الرئيسة في الموقع	٣١
٢٤	عدد الروابط الفرعية حتى صدور العدد٤٠	٩١٢
٢٥	عدد المعاملات التقريبي الواردة للمجلةخلال السنوات العشر	٦,٠٠٠
٢٦	عدد النقاط الماضية	٣٣٣,١٢٠

بيان إحصائي عن مواد المجلة خلال السنوات العشر الأولى لصدورها

العدد	وقت الصدور	الصفحات	البحوث	النسخ	مواضيع الصدى
١	محرم ١٤٢٠هـ	٢٤٨	٩	٥٠٠٠	٦
٢	ربيع الآخر ١٤٢٠هـ	٢٤٨	٩	٥٠٠٠	٩
٣	رجب ١٤٢٠هـ	٢٤٤	١٢	٥٠٠٠	١٠
٤	شوال ١٤٢٠هـ	٢٤٤	٦	٥٠٠٠	١٠
٥	محرم ١٤٢١هـ	٢٤٤	٥	٥٠٠٠	١٣
٦	ربيع الآخر ١٤٢١هـ	٢٥٢	٥	٥٠٠٠	١٠
٧	رجب ١٤٢١هـ	٢٤٤	٤	٥٠٠٠	١١
٨	شوال ١٤٢١هـ	٢٤٤	٦	٥٠٠٠	١٤
٩	محرم ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٩	٦٠٠٠	١٥
١٠	ربيع الآخر ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٨	٦٠٠٠	١٦
١١	رجب ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٩	٦٠٠٠	١٧
١٢	شوال ١٤٢٢هـ	٢٧٦	٦	٦٠٠٠	١٤
١٣	محرم ١٤٢٣هـ	٢٤٨	٧	٨٠٠٠	١٦
١٤	ربيع الآخر ١٤٢٣هـ	٢٦٨	٥	٨٠٠٠	١٣
١٥	رجب ١٤٢٣هـ	٣٠٤	٥	٨٠٠٠	١١
١٦	شوال ١٤٢٣هـ	٢٨٤	٨	٨٠٠٠	١٢
١٧	محرم ١٤٢٤هـ	٢٥٦	٨	٨٠٠٠	١٣
١٨	ربيع الآخر ١٤٢٤هـ	٢٦٨	٩	٨٠٠٠	١٣
١٩	رجب ١٤٢٤هـ	٢٢٦	١٠	٨٠٠٠	١١
٢٠	شوال ١٤٢٤هـ	٢٣٦	٦	١٠٠٠٠	٩
٢١	محرم ١٤٢٥هـ	٢٦٨	٥	١٠٠٠٠	٨
٢٢	ربيع الآخر ١٤٢٥هـ	٢٦٠	١٢	١٠٠٠٠	١١
٢٣	رجب ١٤٢٥هـ	٢٦٨	١١	١٠٠٠٠	٩
٢٤	شوال ١٤٢٥هـ	٢٦٢	١٠	١٠٠٠٠	١١
٢٥	محرم ١٤٢٦هـ	٢٩٠	١٠	١٠٠٠٠	١١
٢٦	ربيع الآخر ١٤٢٦هـ	٢٩٠	٩	١٠٠٠٠	١٠
٢٧	رجب ١٤٢٦هـ	٢٨٦	٩	١٠٠٠٠	١٠
٢٨	شوال ١٤٢٦هـ	٢٩٤	١٣	١٠٠٠٠	مخصص
٢٩	محرم ١٤٢٧هـ	٢٩٨	١٠	١٠٠٠٠	٩
٣٠	ربيع الآخر ١٤٢٧هـ	٢٩٠	٨	١٠٠٠٠	١٠
٣١	رجب ١٤٢٧هـ	٢٩٦	١٣	١٠٠٠٠	٧
٣٢	شوال ١٤٢٧هـ	٢٧٨	١٢	١٠٠٠٠	٩
٣٣	محرم ١٤٢٨هـ	٣١٠	١٢	١٠٠٠٠	١١
٣٤	ربيع الآخر ١٤٢٨هـ	٣١٠	١٣	١١٠٠٠	١٢
٣٥	رجب ١٤٢٨هـ	٣٢٢	٢٥	١١٠٠٠	١٠
٣٦	شوال ١٤٢٨هـ	٣٢٨	١٠	١١٠٠٠	١٠
٣٧	محرم ١٤٢٩هـ	٢٢٦	١٠	١١٠٠٠	١٠
٣٨	ربيع الآخر ١٤٢٩هـ	٣٢٢	٩	١١٠٠٠	١١
٣٩	رجب ١٤٢٩هـ	٣٢٢	١١	١١٠٠٠	٩
٤٠	شوال ١٤٢٩هـ	٣٣٨	١٤	١١٠٠٠	مخصص

حقائق وأرقام خلال عشر سنوات من إصدار المجلة

الرقم	الحقيقة
٤٣٠,١٠٠	نسخة باللغة العربية
١,٦٠٠	نسخة باللغة الإنجليزية
٤١	نظاماً ولائحة واتفاقية تم نشرها
٤٠	علماً تمت الكتابة عن سيرتهم
٤٠	حواراً مع قضاة متقاعدين
٤٠	عدداً صدر باللغة العربية
٨	أعداد صدرت من المجلة باللغة الإنجليزية
٢٠٦	موضوعات بحثية جرى نشرها
٦٤٠	موضوعاً في (صدى العدل)
١٢٠	سؤالاً تم نشر إجابتها
٦٦	دولة يتم بعث المجلة لها
٨١	سفارة وملحقية ومركز
٨٠٠	نسخة اشتراكات مثبتة
٦,٥٠٠	نسخة إهداء منتظم
٢٠٠	نسخة إهداء متحرك
٢٠٠	نسخة تجليد فاخر
٢,٠٠٠	نسخة لأساتذة الدراسات العليا
٢,٠٠٠	نسخة لمراكز البيع
٣٠٠	نسخة للخزن الإستراتيجي
٢,٩٠٠	نسخة لمنسوبي الوزارة

قالوا عن المجلة:

تميزت بحوثها بالأصالة

سماحة الشيخ / عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء

كنت من المتابعين لصدور أول عدد من مجلة العدل في محرم سنة ١٤٢٠هـ، وكانت الساحة الإعلامية المحيطة بالسلك القضائي حينذاك بحاجة إلى طرح علمي مؤصل ناضج يثري العمل القضائي والعلمي بالبحوث والدراسات والمعلومات التي تعين القاضي على أداء عمله وتوسيع مداركه، وزيادة حصيلته العلمية والمساهمة في نشر الفقه الإسلامي، وتنشيط الاجتهاد وتنزيل الأحكام على النوازل المستجدة في هذا العصر، وقد كان هذا مع صدور هذه المجلة وتتابع أعدادها وإقبال الباحثين على نشر بحوثهم فيها، نظراً لما اكتسبته من سمعة طيبة وتحكيم علمي رصين، وإخراج قشيب.

وبهذا تميزت البحوث المنشورة في المجلة بالأصالة والشمول واتباع المنهج العلمي السليم، كما تميزت بتنوع القضايا المطروحة فيها، ومواكبتها لحاجة المجتمع عموماً ورجال القضاء والادعاء والمحامين وطلبة العلم خصوصاً.

ومما أثرى المجلة وأكسبها رونقاً وجمالاً مشاركة ثلة من القضاة أصحاب الخبرة الطويلة والباع الواسعة في الكتابة في هذه المجلة، وهذا مما أعطاها قوة وجودة في الطرح.

ومن الأمور التي تسر الخاطر وتسعد القارئ سعة انتشار هذه المجلة وتزايد أعداد طباعتها، فقد تم توزيعها داخل المملكة وخارجها بأعداد كبيرة، وحرصت الجهات العلمية والمراكز البحثية في أكثر البلدان على اقتنائها والتواصل العملي مع إدارتها. كما أنه حسب علمي صدر للمجلة في العام الماضي عدد مترجم باللغة الإنجليزية، وهذا سيكون له مردود طيب وصدى واسع بإذن الله.

وفي الختام أشكر معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس هيئة الإشراف على المجلة والإخوة المشايخ أعضاء هيئة الإشراف وأسرة التحرير السابقة منها واللاحقة على هذا الجهد المبارك والعمل الجليل، وأسأل الله أن يبارك في الجهود ويسدد الخطى، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على دعمهم للجهاز القضائي وحرصهم على تطويره والنهضة به، وتحكيمهم للشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، كما أسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

العدل ثمرة ونتاج طيب لجهود وزارة العدل

معالي الشيخ/ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

إن المتابع لمسيرة التطور في مرافق القضاء يلمس الجهود المبذولة من المسؤولين في وزارة العدل في تطوير مرافقه والعمل على تطوير أساليبه وإجراءات وتطوير قدرة القضاة.

ومجلة العدل الصادرة عن الوزارة ثمرة ونتاج طيب لهذه الجهود، فهي من المجلات البحثية العلمية الشرعية التي تعنى بشؤون الفقه والقضاء، وتؤكد استمرار التوعية والتثقيف والإرشاد، وقد خط القائمون عليها لها أهدافاً عند إنشائها رأيت تحقق الكثير منها ولله الحمد، فقد كانت غنية بالبحوث الفقهية التي أفادت الباحثين والدارسين، وكانت مصدراً ومرجعاً ثرياً للقضاة والعاملين في سلك القضاء، كانت في بدايتها -لقلة توزيعها- حصراً على القضاة والأساتذة الذين يعملون في الكليات الشرعية ومن له اهتمامات بالدراسات الفقهية من باحثين ومحامين، ثم توسع انتشارها وزداد رصيدها من القراء عقب صدورها على موقع الشبكة الإليكترونية العنكبوتية «الإنترنت»، فاستقطبت بانتشارها المزيد من القراء، واكتمل تحقيق هدفها برفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي الشرعي، ليس في أوساط المجتمع السعودي فحسب، بل في سائر دول العالم، وكسبت أيضاً التواصل مع الباحثين والمهتمين على نطاق دولي واسع، ولا سيما أنها بدأت منذ أكثر من عام بالصدور باللغة الإنجليزية، وتوسع انتشارها ووصلت أعدادها لما يقرب من سبعين دولة باللغتين العربية والإنجليزية.

والمجلة -إذ تحتفل بصدور العدد «الأربعين»- نبارك لها إتمام العام العاشر على بدء الانطلاقة، ونخص بالتقدير من يقومون على شؤون المجلة، وأتمنى أن يواكب بلوغَ عمر المجلة لهذا العقد من الزمن إصدارٌ إليكتروني CD يحمل جميع أعداد المجلة بصيغة فنية تسهل على الباحثين الاطلاع واستخراج المعلومة وبما يعمم الفائدة وبأقل تكلفة وجهد، وكذلك مضاعفة أعداد الطباعة باللغتين العربية والإنجليزية وزيادة عدد صفحاتها لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الباحثين في المشاركة بالكتابة، وهذه مقترحات أعلم أنها لم تغب عن أذهان القائمين على المجلة والذين يسعون للتطوير الدائم في الشأن العدلي والقضائي وإبراز مكانة ورصانة القضاء السعودي ومواكبة تطلعات قيادة هذا البلد المبارك في هذا السياق.

وفق الله الجميع وسدد الخطا لبلوغ المأمول والوصول إلى المستوى المنشود.

جمعت بين الهدفين

معالي الشيخ/ عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عُمان

نرى أن مجلة «العدل» وقد بلغت عامها العاشر، نرى أنها أدت خدمة جلى للقضاة وللجمهور وللمهتمين بتطوير الأنظمة القضائية في العالمين العربي والإسلامي. وقد جمعت المجلة بين الهدفين: البحثي والموضوعي من جهة، والإرشادي والتوجيهي من جهة أخرى. ولأن مجلة «العدل» كسبت ثقة القضاة والمهتمين من الباحثين في الشؤون القضائية والمحامين السابقين والمتقدمين، وأنه لا غنى عنها، نرى ومن أجل الخدمة والتجديد والتطوير اقتراح الأفكار والمسارات التالية:

١- التركيز أكثر على البحوث المتعلقة بشخصية القاضي، وموقعه من مصادر التشريع ومن محيط الاجتهاد، ويكون ذلك بوضع إستراتيجيات من خلاله رؤية القضاء والقاضي في تأريخ المؤسسة القضائية في الإسلام، والقاضي والقضاء لدى الأمم الأخرى قديماً وحديثاً.

٢- التوسع في الاستكتاب، ليس من جانب القضاة والمحامين فقط؛ بل من جانب الأساتذة الجامعيين، وكبار العلماء؛ فلا تكرر الأسماء في الأعداد المتوالية، وليؤدي الاستكتاب إلى اكتشاف مواهب جديدة، ومختصين يجددون ولا يترددون.

٣- التنويع من خلال طَرْق الموضوعات الجديدة والتحديات التي يواجهها القضاء في عصر العولمة هذا. ومن ذلك التجارة بالإنترنت ومسائل الأسهم والسندات، والحراك الاجتماعي والتشريعي للجهاز القضائي.

٤- افتتاح أبواب جديدة بالمجلة تترجم في بعضها بحوث مقارنة في القضاء وصلاحيات القاضي وطرائق عمله إزاء النصوص والوقائع.

٥- هناك مجلة متخصصة في الفقه الإسلامي والقضاء، تصدر عن Brill اسمها Islamic Low & Saciety ومن المستحسن التعاقد معها لتبادل الأبحاث والاستشارات.

هذا ما رأيت أن أقترحه من أجل تطوير المجلة، وجعلها عمدة للقاضي والمحامي، سائلين المولى الكريم التوفيق للجميع.

أبرزت وجه المملكة العلمي في هذا المجال

فضيلة الشيخ/ عبدالله بن عبدالعزيز ابن عقيل
رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً

أود – أول الأمر– الإشادة بالمستوى الذي وصلت إليه المجلة، إعداداً وإخراجاً، فإنها قد سدت ثغرة يفتقر إليها الباحثون المتخصصون في مجال الفقه والقضاء والمحاماة، وأبرزت وجه المملكة العلمي في هذا المجال.

أما عن مجالات تطويرها وجعلها أكثر بروزاً في مجالها، فلا يخفى عليكم أن همة العلماء لا حد لها، ومجالات التطوير متعددة متجددة تجدُّدَ الفقه الإسلامي وتلبيته لحاجات الناس في كل زمان ومكان، وإني في هذا المجال أقترح ما يلي:

- وضع ركن تلخص فيه رسائل الدكتوراه والماجستير التي لها أثر في التطبيق الشرعي المعاصر، سواء، أكانت هذه الرسائل أجيزت من المعهد العالي للقضاء أم من غيره من الجهات العلمية المعتبرة داخل المملكة وخارجها.
- العناية بالبحوث التي تحوي تجديداً فقهياً أصيلاً يلبي حاجات الأمة المتجددة لتحكيم شرع الله في المعاملات والحياة العامة.
- إبراز تفوق الشريعة الإسلامية على غيرها من القوانين والأنظمة، وسبقها لهذه القوانين والأنظمة في تحقيق العدل بين الناس من خلال المبادئ والتطبيقات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية
- إبراز ما أخذته الدساتير والقوانين القُطْرية والإقليمية والعالمية من الشريعة الإسلامية من مبادئ وأحكام.
- إبراز الدراسات الإحصائية التي تبرز التطبيق الشرعي للأحكام في المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية كليا أو جزئياً.
- مقارنة اللوائح والأنظمة الإجرائية في التقاضي في الشريعة الإسلامية مع غيرها في البلدان الأخرى، عربية أو غير عربية.
- نشر خلاصات لما ينشر في المجلة باللغة الإنجليزية والفرنسية في موقع المجلة الإلكتروني، وكذلك بلغات العالم الإسلامي الحية كالأردية والتركية والملاوية.
- توسيع دائرة التحقيقات والمقابلات لتشمل البلدان الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية كلياً أو جزئياً، أنظمة وقضاة وباحثين.
- مطالبة الكتاب والباحثين بالتركيز على الدراسات المقارنة فقها ونظاماً، لتكون البحوث شاملة لمجالات البحث المستهدف.

- إثراء الدراسات المتعلقة بجمع وشرح القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة والمؤثرة في القضاء والتقاضي ونشرها والتشجيع على نشرها، ويا حبذا أن تكون على شكل أبحاث تنشر مع كل عدد.
- تعميم الفائدة بمجلة العدل من خلال وضعها على قاعدة معلومات على قرص مدمج مع فهرستها، موضوعاً وأدلة وقواعد وضوابط فقهية ووضعها على موقعي المجلة ووزارة العدل وتوزيعها على المهتمين والعلماء والباحثين والقضاة والمحامين.
- إعداد دليل (مكتبة القضاء الشرعي، مصادر ومجالات التطبيق) ونشر الدليل مطبوعاً على قاعدة معلومات في قرص مدمج ووضعه على موقع وزارة العدل والمجلة الإلكروني.

هذا ما عنَّ لي كتابته استجابة لطلبكم، راجياً من الله لي ولكم وللعاملين معكم دوام التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أثرت المكتبة العدلية بمادة متميزة

معالي د. محمد بن عبدالكريم العيسى
نائب رئيس ديوان المظالم

تعد مجلة العدل أول مجلة عدلية محكمة تصدر عن المؤسسة القضائية في المملكة العربية السعودية، أطلت على الوسط القضائي بمادة متميزة، وأثرت المكتبة العدلية ببحوث قضائية جمعت بين النظرية والتطبيق، وأبرزت عظمة الفقه الإسلامي وخصوبة مادته وساهمت في نشر الثقافة العدلية بأسلوب رصين.

وزادها رتبة في مدارج الثقة والاعتبار صدورها من وزارة العدل في المملة العربة السعودية، وما يبذله معالي وزير العدل الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ من جهود مباركة في سبيل تطويرها وظهورها بالمظهر اللائق والمشرف.

ومن ذلك إسناد رئاسة تحريرها لفضيلة الشيخ الدكتور/ علي بن راشد الدبيان، وهو من الطلائع القضائية المتميزة التي جمعت بين العمل الأكاديمي والقضائي، فكان -بحمد الله- بركة على هذه المجلة.

تهنئتي لهذا الصرح العلمي والمهني

معالي د.، مصطفى تسيرتش
رئيس العلماء والمفتي العام في البوسنة والهرسك

إن لكل شيء أساساً، فالدين أساسه حقيقة التوحيد، والمجتمع قوامه العدل، وهذا ما يشهد به كتاب الله الذي ركز على حقيقة التوحيد وأثرها في حياة الناس، وعلى التشريعات القائمة على العدل، وقد أمر الله تعالى عباده بالعدل فقال عزَّ وجلَّ من قائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ النحل (آية ٩٠). وقال أيضاً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾﴾ النساء (آية ٨٥) .

فهذه المجلة تنطلق من حقيقة الدين التي محلها القلب لتحقق العدالة التي هي قوام المجتمع السعيد.

وإن المملكة العربية السعودية تعيش على أساس التوحيد الذي هو الحق، والعدل الذي هو القضاء المنصف الذي يحمي القيم الإسلامية الأصيلة التي تنبثق من شرعية الله المصدقة لما جاء في الكتب السماوية التي أنزلها الله على أنبيائه من الزبور والتوراة والإنجيل.

ويشرفني أن أعبر عن تهنئتي الصادقة لكم ولجميع القائمين على هذا الصرح العلمي والمهني الكبير، فبارك الله في جهودكم، متمنياً للمجلة دوام السير على طريق الحق والعدل اللذين يحتاج إليهما الناس في وقتنا الحاضر.

وفي الختام أعرب لكم عن شكرنا الجزيل على إخراج هذه المجلة وإهداء نسخ منها لنا في البوسنة والهرسك، وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير والفلاح، وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

العدل إحدى الصور المشرقة للواقع والمستقبل

د. محمد بن عبدالله الأنصاري
وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون العلاقات الدولية بدولة الكويت

ما من قيم تعادل تلك التي تقدمها منابر ومنابع الفكر والبحث العلمي الفقهي والقانوني، مجاهدة في ذلك نحو إنماء الوعي الثقافي والمعلوماتي عامة، والقانوني والعدلي خاصة

ولا شك في أن مجلة العدل، باتت تمثل إحدى هذه الصور المشرقة للواقع والمستقبل القانوني والعدلي، الإقليمي والدولي على السواء.

أربعون عدداً، وسنوات عشر، تنوعت فيها أبحاث وأطروحات مجلة العدل، بين الفقه والقضاء، مروراً بالنظم القانونية والاجتماعية، وصولاً إلى إنشاء بنية قانونية ومعلوماتية قوية وغنية، ترشد الباحث في سهولة ويسر إلى مراده العلمي والقانوني، من خلال أبوابها القيمة والتي منها: أبحاث المجلة، الرسائل العلمية، الإجراءات القضائية، قضايا وأحكام، صدى العدل، ليس هذا فقط، بل إن أعداد المجلة أصبحت تملك مقومات وآليات المرجعية العدلية للنظم القانونية والقضائية المختلفة.

فالعديد والعديد من أعدادها، أفردت مساحات نشر واسعة، لأبحاث ومقالات علماء الفقه والشريعة والقانون، تناولت في طياتها مجالات شتى، منها: الفقه الإسلامي، الأحكام والإنابات والتوثيقات الشرعية والقانونية، تطوير القضاء وأساليبه وإجراءاته، إعلاء حقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة، آليات التعامل مع الإرهاب، وعوامل الانحراف الفكري وعلاقتها بالإرهاب، الاتفاقيات الدولية القضائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حقوق الملكية الفكرية، الوثائق والتعاملات الإلكترونية، نظم الضمان الاجتماعي، التحكيم، حق المساواة بين الرجل والمرأة في الشريعة الإسلامية، مقاصد التشريع الإسلامي، القضاء بالقرائن المعاصرة، معايير تعيين القضاة، الحكم القضائي في الفقه الإسلامي، القرصنة الدولية. وغير ذلك، والمجلة تستخدم أساليب النشر الإلكتروني والمعلوماتي من خلال شبكة الإنترنت، باللغتين العربية والإنجليزية، وهذا ساعد على تذليل عقبات البحث العلمي، التي عادة ما يجابهها الباحث القانوني والعدلي. وفي هذه المناسبة، يسعدنا أن نؤكد للقائمين على هذه المجلة العلمية القيمة حرص الوزارة ورغبتها نحو تعزيز أواصر التعاون المستقبلي بين الموقع الإلكتروني لوزارة العدل بدولة الكويت، والموقع الإلكتروني لمجلة العدل الموقرة.

وإننا إذ نشكر إهتمامكم، وحسن تعاونكم المثمر معنا، نتمنى لكم دوام التوفيق والتقدم والنجاح، داعين الله عزَّ وجلَّ أن تظل مجلة العدل على عهدنا بها دوماً.

العدل إحدى ركائز الإعلام المتخصص

د. عبدالملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ
المستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل

لا يخفى ما للإعلام بشتى صوره من أثر كبير في الحياة المعاصرة بجميع مجالاتها، وإن مجلة العدل التي تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية تعد إحدى ركائز الإعلام المتخصص في الشأن العدلي والقضائي والبحث العلمي، وما قامت به منذ صدورها عام ١٤٢٠هـ كان له الأثر الملموس في تكوين مرجعية علمية وقضائية، ورفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي للمهتمين به من خلال التواصل الإعلامي والإلكتروني المتميز. وتحقيق جملة من الأهداف المرجوة منها، كالعمل على نشر الفقه الإسلامي وتطبيق الشريعة السمحة، وإثراء العمل القضائي بالبحث والدراسات، وتطوير أساليب القضاء وإجراءاته، والإسهام في معالجة الكثير من المشكلات والصعوبات التي تواجهه، وتوثيق أعمال وأنشطة الوزارة وتطورها الإداري، ورصد الأنظمة العدلية ولوائحها التنفيذية وغيرها من الأهداف التي تخدم المهتمين بهذا الشأن وكافة أفراد المجتمع، علاوة على صدورها باللغتين العربية والإنجليزية، وإيجاد موقع لها على الإنترنت بتينك اللغتين، وهذا يعد سبقاً رائداً يتماشى مع تطلعات ولاة الأمر – أيدهم الله – للوصول للحكومة الإلكترونية، ومسايرة للإعلام العالمي في مجال النشر الإلكتروني المفتوح، وهذا مما جعل هذه المجلة المباركة تحظى بالمكانة المرموقة في الساحة الإعلامية المحلية والدولية، وما كان ذلك ليتم لولا توفيق الله ثم جهود القائمين على المجلة، وعلى رأسهم معالي وزير العدل رئيس هيئة الإشراف على المجلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ –وفقه الله– نسأل الله للجميع العون والتوفيق والسداد.

في كندا.. تألق نجمها في سماء العلم والمعرفة

أ.د. نزيه كمال حماد
أستاذ الفقه وأصوله بجامعة أم القرى سابقاً

بعد أن اكتمل عقدها الأول، وتفتحت أزاهير روضها العاطر، وتألق نجمها في سماء العلم والمعرفة، والخبرة والتجربة، فأضاءت سبيل الفقه والتشريع، ونهج الاجتهاد والتجديد، وحوت إلى جانب الأنظمة العدلية وما يتعلق بها من لوائح تنفيذية أحكاماً فقهية اجتهادية لجملة كبيرة من النوازل والواقعات، وحلولاً شرعية لجمع وفير من المشكلات المستجدة، وضوابط لكثير من العقود والمعاملات المستحدثة، وفتاوى شرعية ذات أهمية في مسائل وقضايا معاصرة، جمعت بين الأصالة والتمسك بالنصوص الشرعية، وبين المرونة المستمدة من روح التشريع ومقاصده العامة والخاصة، والجدة التي نوه بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أبو داود والطبراني والحاكم والبيهقي وهو حديث صحيح.

وجماع القول في هذا المشروع العلمي الرائد أنه علم نفيس رائع، وجهد قيم ميمون، وثمرة مباركة طيبة، زين مسماه البديعَ، ومضمونه الرائق الرفيع اسم «العدل» الذي به قامت السموات والأرض، ومن أجله بعث الله أنبياءه ورسوله ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الحديد: ٢٥ .

والله خير مسؤول أن يجزي القائمين على المجلة خير المثوبة والجزاء، وأن يوفقهم إلى الاستمرار في النهوض بأعباء إصدارها على الوجه الأمثل، والمحافظة على مستواها العلمي المرموق الجدير بالذكر بكل إعجاب وتقدير.

ملحق صور القرارات والتطويرات:

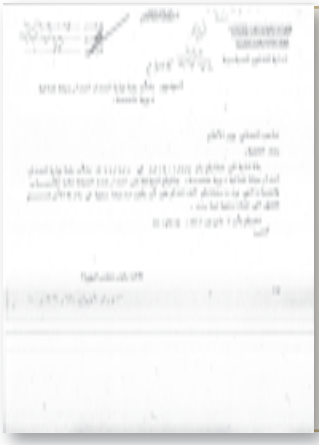

الموضوع: بشأن رغبة وزارة العدل اصدار مجلة قضائية دورية متخصصة.

صاحب المعالي وزير الأعلام

بعد التحية:

بالاشار الى خطابكم رقم م/و/٨/١٤٠١ في ٩٦/٦/٨هـ بشأن رغبة وزارة العدل اصدار مجلة قضائية دورية متخصصة. وطلبكم الموافقة على اصدار هذه المجلة نظرا للأسباب والمبررات التي وردت بخطابكم آنف الذكر على أن يكون صدورها سنوياً في بادئ الأمر ثم تتحول الى نصف سنوية فيما بعد.

نخبركم بأن لا مانع من ذلك. ودمتم.،،،

نائب رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم (٢٤١٠) وتاريخ ١٣٩٨/٤/٣هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات الممنوحة له ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وما تستدعيه طبيعة العمل القضائي من الحاجة الملحة لإصدار مجلة علمية قضائية متخصصة تعني بنشر الأبحاث الفقهية والقضائية والأنظمة الوزارة والقضايا الهامة التي يستفيد القضاة منها والباحثون واستخلاص المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز، وبناء على موافقة المقام السامي رقم م/و/١٦٦٥ في ١٣٩٦/٧/١٦هـ وبعد الاطلاع على قرارنا رقم ١٢١٥ في ١٣٩٧/٤/١٤هـ

يقرر ما يلي :

أولاً/ الموافقة على إصدار مجلة دورية للوزارة تسمى مجلة الفقه والقضاء.

ثانياً/ تشكل لجنة تتولى الأشراف على هذه المجلة برئاستنا وعضوية كل من فضيلة وكيل الوزارة للشئون القضائية وفضيلة وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية وفضيلة رئيس التفتيش القضائي وفضيلة وكيل وزارة العدل المساعد للشئون القضائية وعضو يمثل مجلس القضاء الاعلى ومدير إدارة البحوث ومدير إدارة الوثائق ويتولى سكرتارية هذه اللجنة رئيس تحرير المجلة.

ثالثا/ يستعان عند الحاجة بأعضاء آخرين من الجهات التالية: مجلس القضاء الأعلى ، محكمة التمييز ، كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، المعهد العالي للقضاء.

رابعاً/ تتحمل وزارة العدل التكاليف المترتبة على الاستعانة بأعضاء من خارجها طبقاً لما تقرره اللوائح والانظمة وفي حالة غيابنا يتولى رئاسة اللجنة أكبر الاعضاء سناً.

خامساً/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم لإنفاذه والعمل بموجبه.

وزيـــــر العـــــدل

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

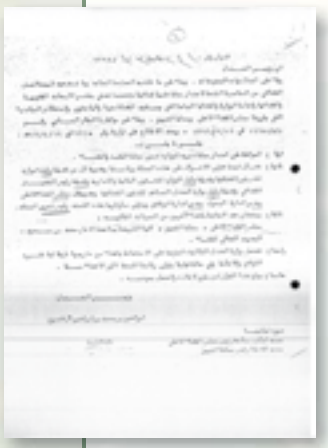

قرار وزاري رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٢٤هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات الممنوحة له .. وبناء على ماتقتضيه المصلحة العامة وماتستدعيه طبيعة العمل القضائي من الحاجة الملحة الى اصدار مجلة علمية قضائية متخصصة تعني بنشر الابحاث الفقهية والقضائية وانظمة الوزارة والقضايا الهامة التي يستفيد القضاة منها والباحثين واستخلاص المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الاعلى ومحكمة التمييز.. وبناء على موافقة المقام السامي رقم ١٦٢٠٧/٥ في ٩٦/٦/١٩هـ المبلغ لنا بخطاب معالي وزير الاعلام رقم م/و/١٦٦٥ في ٩٦/٧/١٦هـ..

نقرر مايلي :-

اولاً/ الموافقة على اصدار مجلة دورية للوزارة تسمى (مجلة الفقة والقضاء).

ثانياً/ تشكل لجنة تتولى الاشراف على هذه المجله برئاسة سعادة وكيل الوزارة الشيخ راشد بن صالح بن خنين تتولى كل من سعادة وكيل الوزارة لشئون المالية والادارية الشيخ حمد بن محمد الفريان وسعادة وكيل الوزارة المساعد للشئون القانونية الشيخ سعود بن سعد الدريب .. وممثلا من مجلس القضاء الاعلى الشيخ فهد بن عبدالعزيز الفارس.. وممثلا عن مكتب البحوث والوثائق هو الشيخ سليمان الدحيان.. والشيخ محمد بن معمر مندوبا عن التفتيش القضائي..

ثالثا/ ترصد المبالغ اللازمة لهذه المجلة للعام المالي ٩٨/٩٧ هـ..

رابعا/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذة .. ولله الموفق..

وزيـــــر العـــــدل
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

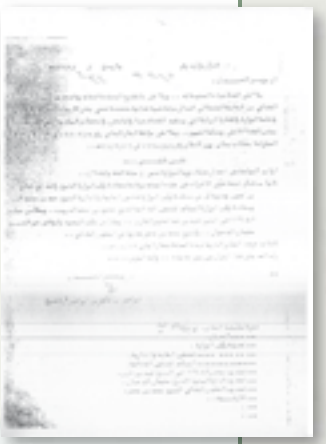

قرار رقم (٤١٥) وتاريخ ١٤٠٨/١/٢٦هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات الممنوحة له / وبعد الاطلاع على قرارنا رقم ٢٤١٠ وتاريخ ١٣٩٨/٤/٣هـ. الذي جاء فيه انه بناء على ماتستدعيه طبيعة العمل القضائي من الحاجة الملحة لاصدار مجلة علمية قضائية تخصصية تعنى بنشر الابحاث الفقهية والقضائيه وانظمه الوزارة والقرارات القضائية ذات المبادئ الهامة الصادرة من مجلس القضاء الاعلى ومحكمة التمييز . الخ

وما تضمنه القرار المشار اليه من تشكيل لجنة الاشراف على اصدار المجله. وبناء على موافقة المقام السامي رقم ١٦٢٠٧/٥ وتاريخ ١٣٩٦/٦/٢٩ على المجلة وبناء على خطابنا رقم ٨٢٢/ص/ع في ١٤٠٣/١١/١٩ بشان انابتنا وكيل الوزارة للشئون القضائية في رئاسة لجنة الاشراف.

وبناء على ماتقدم يقرر مايلي/

اولاً/ الموافقه على اصدار مجلة دورية باسم مجلة الفقه والقضاء.

ثانياً/ تشكيل لجنة الاشراف على هذه المجلة بالشكل التالي.

١- منا نحن .رئيساً.

٢- وكيل الوزارة للشئون القضائية نائباً للرئيس.

٣- وكيل الوزارة ووكيل الوزارة للشئون الماليه والادارية، ورئيس تحرير المجلة- اعضاء.

ثالثاً/ تتحمل وزارة العدل التكاليف المستحقة للبحوث التي يتقرر نشرها بالمجلة طبقاً لما تقرره اللوائح والانظمه.

رابعاً/ تفويض وكيل الوزارة للشئون القضائية بالصرف فيما يختص بالبند المتخصص للمجلة حسب الانظمه المالية المتبعه.

خامساً/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم لانفاذه.

وزيـــــر العـــــدل
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

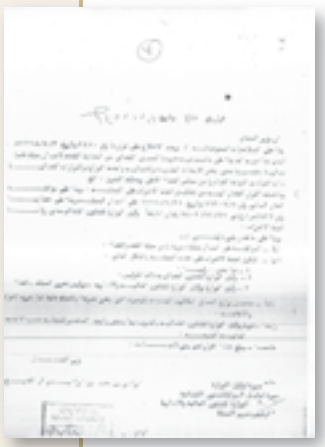

خادم الحرمين الشريفين **أيده الله تعالى**

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإشارة إلى برقينا إلى مقامكم الكريم.. رقم ٦٤٥ وتاريخ/٤/١٤٠٨هـ

أرفع إلى المقام السامي الكريم :

أنه وفي الظروف الراهنة .. بالذات .. والتي تتجاذب فيها الإنسان المسلم .. في عالمنا العربي والإسلامي .. تيارات ضالة مضلة .. ترفع شعارات إسلامية، يبرأ منها الإسلام ، تستهدف التشكيك وزلزلة القناعات، بما عليه مملكتنا المؤمنة .. من تطبيق شامل للإسلام ، وحرص على نصرة عقيدة التوحيد، ونشر الدعوة الإسلامية في العالم .. وخادمة الحرمين الشريفين.

في هذا الوقت بالذات . . وأكثر من أي وقت مضى ، تشتد الحاجة إلى إصدار مجلة (الفقه والقضاء) التي تبرز للعالم كله .. القاعدة التي يقوم عليها كيان مملكتنا الكبير .. باعتبارها الدولة الأولى والرائدة .. في تطبيق الشريعة الإسلامية ، في العصور الحديثة ، على أساس التوحيد الخالص .. وتركز الضوء على مدى تمسكنا بعقيدتنا المنقذة .. وتعرض نماذج متألقة لقضائنا العادل ، ومدى التزامنا بأحكامه .. ملكاً وحكومة وشعباً ..

وسنحرص بمشيئة الله تعالى .. على أن تصل مجلتنا إلى علمائنا ومفكرينا ومثقفينا .. في عالمنا العربي والإسلامي لتبدد الشبهات .. وتدحض الضلالات والافتراءات بنور الحق الابلج.

وإذا كانت وزارت العدل في الدول العربية والإسلامية وسائر الدول في العالم .. تصدر مجلات فقهية وقضائية .. تبرز قوانينها وأنظمتها .. فقهها وقضاءها . . على أساس عقائدها الأساسية .. فإننا هنا .. وفي مهد الإسلام، وقبلة المسلمين، وقبلة المسلمين .. حيث الحرمان الشريفان .. مهوى أفئدة المسلمين .. أولى منها جميعها بإصدار مجلة فقهية قضائية .. تعرض شريعة الإسلام التي أنزلها الله على رسوله صلى الله عليه وسلم .. في هذه البلاد المقدسة، ونستكتب لها .. كبار علمائنا وقضائنا ومفكرينا .. في المملكة .. وكل العالم الإسلامي .. وتليق بمكانتنا .. وبموقعنا .. المتميزين .. عند المسلمين في كل مكان.

لذلك وتقديراً من المقام السامي الكريم لهذا كله .. فقد جاءت الموافقة السامية على إصدار هذه المجلة برقم ١٦٢٠٧/٥ وتاريخ ١٣٩٦/٦/٢٩هـ .

ولم يبق إلا أن يتفضل خادم الحرمين الشريفين .. بإهداء هذه المجلة إلى العالم الإسلامي .. بالأمر على من يلزم .. بتخصيص الاعتماد المالي المناسب لهذه المجلة، لتصدر فصلية .. أسوة بمثيلاتها التي تصدرها وزارة العدل العربية والمملكة عضو في مجلس وزراء العدل العرب.

وبذلك ، تضيفون حفظكم الله .. مثوبة جليلة .. إلى ميزان حسناتكم .. وتقدمون الشريعة الإسلامية إلى العالم كله .. في صفائها وسموها وحيويتها المتجددة من خلال هذه المجلة التي تتلهف لها قلوب الكثيرين من المحبين لشريعة الله.

حفظكم الله ذخراً للإسلام وأهله .. ونصركم بالدين .. ونصر الدين بكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

وزيـــــر العـــــدل

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار رقم (١٥٩٤) في ١٤١٣/٨/٢٢هـ

إن وزير العدل

بناء على الصلاحيات الممنوحة له. وعلى مقتضيات المصلحة العامة. وبناء على الأمر السامي الكريم رقم ١٦٢٠٧/٥ في ١٣٩٦/٦/٢٩هـ المتضمن الموافقة على إصدار الوزارة مجلة باسم : (مجلة الفقه والقضاء). وعلى قرارات الوزارة رقم ٢٢١٥ في ١٣٩٧/٤/١٤هـ ورقم ٢٤١٠ في ١٣٩٨/٤/٣هـ ورقم ٤١٥ في ١٤٠٨/١/٢٦هـ .

وبناء على ماتهدف إليه الوزارة في خطلها الإنمائية والعلمية من السير بالعمل القضائي إلى أفضل المستويات على هدى الشريعة الإسلامية .

يقرر مايلي:-

أولاً/ العمل على إصدار (مجلة الفقه والقضاء) ابتداءً من أول عام ١٤١٤هـ.

ثانياً/ يكون إصدار فعلياً بمعدل أربعة أعداد في كل عام هجري.

ثالثاً/ ترتبط هذه المجلة بنا مباشرة.

رابعاً/ تؤلف لجنة الإشراف منا – مشرفاً عاماً – وعضوية كل من:

١. فضيلة الشيخ / غنيم بن مبارك الغنيم – عضو مجلس القضاء الأعلى.
٢. = = / غيهب بن محمد الغيهب – عضو محكمة التمييز بالرياض.
٣. = = / سعود بن سعد بن دريب – وكيل الوزارة للشؤون القضائية.
٤. = = / محمد بن إبراهيم الهويش – المفتش القضائي.
٥. = = / صالح الجارالله – الباحث الشرعي.
٦. = = / محمد بن عبدالله المحيميد – المستشار الشرعي بمكتبنا.

خامساً/ يتولى التحرير كل من:

١. سكرتير التحرير الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى – المفتش الإداري.
٢. محرر: الأستاذ محمد عبدالعزيز المهيزع – المستشار بالوزارة.
٣. محرر: الأستاذ عبدالرحمن قصاب – من إدارة المجلة.

سادساً/ على الجهة المختصة بالوزارة العمل على توفير ما يغطي نفقات المجلة في كل عام مالي.

سابعاً/ على كل جهة مسؤولة بالوزارة متابعة وإنفاذ ما يردها بشأن تسيير عمل المجلة من المتطلبات الإدارية والمالية.

ثامناً/ يعتبر قرارنا هذا ساري المفعول حتى نهاية عام ١٤١٤هـ. ويتجدد كل عام تلقائياً مالم يرد عليه تعديل بقرار منا.

تاسعاً/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم لإنفاذه.

والله الموفق ،،،

وزيـــــر العـــــدل
عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار رقم (٢٨١٤) في ١٤١٥/٦/١٠هـ

إن وزير العدل

بناء على الصلاحية الممنوحة، وبناء على مقتضيات المصلحة العامة، وبناء على الأمر السامي الكريم رقم ١٦٢٠٧/٥ في ١٤٩٦/٦/٢٩هـ المتضمن الموافقة على إصدار الوزارة مجلة باسم «مجلة الفقه والقضاء» وبناء على قرارات الوزارة رقم ٢٢١٥ في ١٣٩٧/٤/١٤هـ ورقم ٢٤١٠ في ١٣٩٨/٤/٣هـ ورقم ٤١٥ في ١٤٠٨/١/٢٦هـ ورقم ١٥٩٤ في ١٤١٣/٨/٢٢هـ .

وبناء على ما تهدف إليه الوزارة في خططها الانمائية والعلمية من السير بالعمل القضائي إلى أفضل المستويات على هدي الشريعة الإسلامية.

يقرر ما يلي:-

أولاً/ العمل على إصدار مجلة الفقه والقضاء.

ثانياً/ يكون إصدارها فعلياً بمعدل أربعة أعداد في كل عام هجري.

ثالثاً/ ترتبط هذه المجلة بنا مباشرة.

رابعاً/ تؤلف لجنة الإشراف منا - مشرف عام - وعضوية كل من :-

١. فضيلة الشيخ غنيم بن مبارك الغنيم - عضو مجلس القضاء الأعلى.
٢. فضيلة الشيخ غيهب بن محمد الغيهب - عضو محكمة التمييز بالرياض.
٣. فضيلة الشيخ سعود بن سعد بن دريب - وكيل الوزارة للشئون القضائية.
٤. فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم الهويش - المفتش القضائي.
٥. فضيلة الشيخ عبدالله بن صالح الحديثي - وكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية.
٦. فضيلة الشيخ صالح الجار الله - المستشار الشرعي بمكتبنا.
٧. فضيلة الشيخ محمد بن عبدالله المحيميد - المستشار الشرعي بمكتبنا.

خامساً/ يتولى التحرير كل من :-

١. سكرتير التحرير الاستاذ عبدالعزيز عبدالكريم العيسى - المفتش الاداري.
٢. محرر: الاستاذ حمد بن حمود الحوشان - مدير العلاقات العامة والاعلام.
٣. محرر: الاستاذ عبدالرحمن قصاب - من ادارة المجلة.

سادساً/ على الجهة المختصة بالوزارة العمل على توفير ما يغطي نفقات المجلة في كل عام مالي.

سابعاً/ على كل جهة مسئولة بالوزارة متابعة وإنفاذ ما يردها بشأن تسيير عمل المجلة من المتطلبات الإدارية والمالية.

ثامناً/ يتعبر قرارنا هذا ساري المفعول حتى نهاية عام ١٤١٥هـ ويتجدد تلقائياً مالم يرد عليه تعديل بقرار منا.

تاسعاً/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم لإنفاذه.

والله الموفق ،،،

وزيـــر العـــــدل
عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار وزاري رقم (٤٦٠٨) وتاريخ ١٤١٩/٩/٢٢هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات الممنوحة له وبناء على مقتضيات المصلحة العامة وبعد الاطلاع على موافقة المقام السامي الكريم رقم ١٦٢٠٧/٥ وتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٩هـ على قيام وزارة العدل باصدار مجلة قضائية دورية متخصصة والمبلغ للوزارة بخطاب معالي وزير الاعلام رقم م/١٦٦٥/٦ وتاريخ ١٣٩٦/٧/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على قرارات الوزارة رقم ١٢١٥ في ١٣٩٧/٤/١٤هـ ورقم٢٤١٠ في ١٣٨٩/٤/٣هـ ورقم ٤١٠ في ١٤٠٨/١/٢٦هـ ورقم ١٥٩٤ في ١٤١٣/٨/٢٢هـ ورقم ٢٨١٤٢ في ١٤١٥/٦/١٠هـ.

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة التنظيمية للمجلة المقدم من سعادة مدير عام الشئون الادارية بالوزارة.

يقرر مايلي:-

١. تنشأ في وزارة العدل مجلة تسمى (مجلة العدل) تكون لها شخصيتها المعنوية ومقرها يكون في المقر الرئيسي للوزارة بالرياض.

٢. الموافقة على لائحة المجلة بالصيغة الملحقة بهذا القرار.

٣. يبلغ هذا القرار لمن يلزم لإنفاذه.

وزيـــــر العـــــدل
عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار رقم (٤١٥) وتاريخ ١٤٠٨/١/٢٦هـ

ان وزير العدل المشرف العام على مجلة العدل

بعد اطلاع على المواد ٨ ، ١٣ ، ١٤ من لائحة المجلة الصادرة بقرار معاليه رقم ٤٦٠٨ وتاريخ ١٤١٩/٩/٢٢هـ

يقرر مايلي :-

١. تكليف فضيلة القاضي بالمحكمة الشرعية بمكة المكرمة والمندوب حالياً للعمل في وزارة الدكتور/ علي بن راشد الدبيان بالعمل رئيساً لتحرير المجلة.

٢. يتولى فضيلة القيام بالمهام والاختصاصات الواردة في المادة (١٤) من اللائحة.

٣. على فضيلة التنسيق مع الجهة المنفذة وفق بنود العقد واتخاذ التدابير اللازمة لإصدار العدد الأول من المجلة خلال شهر محرم القادم بمشيئة الله.

٤. يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذه ويحفظ الأصل في مركز الوثائق بالوزارة.

وزيـــــر العـــــدل
عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار رقم (٤٦٦٧) وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢٣هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً وإلحاقاً لقرارنا رقم ٤٦٠٨ وتاريخ ١٤١٩/٩/٢٢هـ الخاص بإنشاء (مجلة العدل) وبعد الإطلاع على لائحة المجلة بالصيغة الملحقة بهذا القرار آنف الذكر وعلى قرارنا رقم ٥٦٣٠ وتاريخ ١٤١٩/١٢/١٨هـ المتضمن تكليف فضيلة الدكتور/ علي بن راشد الدبيان بالعمل رئيساً لتحرير مجلة العدل وبعد الاطلاع على قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة رقم ٢٠ وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢هـ المتضمن ندب فضيلته إلى مجلس الوزراء وبعد الاطلاع على القرارات المحددة للصلاحيات المخولة لكل من أصحاب الفضيلة وكيل الوزارة ووكيل الوزارة للشئون القضائية ووكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية وسعادة مدير عام الوزارة للشئون الإدارية والمالية وعلى ما عرضه علينا فضيلة وكيل الوزارة بتاريخ ١٤٢٢/٣/٢٨هـ حول ارتباط المجلة ورغبة منا في تحديد الاختصاصات وتركيز المسئوليات بالجهاز الإداري بالوزارة ولمقتضيات المصلحة العامة ..

يقرر ما يلي :-

أولاً / يكون ارتباط المجلة بفضيلة وكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية.

ثانياً/ يكلف فضيلة وكيل الوزارة المساعد للشئون القضائية برئاسة تحرير المجلة لمدة سنة.

ثالثاً/ يعمل بهذا القرار من تاريخ صدروه.

رابعاً/ يبلغ هذا القرار لمن يلزم للعمل بمقتضاه .. والله الموفق.

وزيـــــر العـــــدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قرار رقم (٩٢٩) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٨هـ

ان وزير العدل

بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً.

وبعد الاطلاع على لائحة مجلة العدل الصادرة بقرارنا رقم ٤٦٠٨ وتاريخ ٢٢/ ٩ / ١٤١٩هـ وعلى قرارنا رقم ٤٦٦٧ و تاريخ ٢٣/ ٥/ ١٤٢٢هـ القاضي بتكليف فضيلة الوكيل المساعد للشئون القضائية برئاسة تحرير المجلة ولمقتضيات مصلحة العمل.

يقرر مايلي:-

اولاً / إلغاء القرار رقم ٤٦٦٧ وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢٣هـ.

ثانياً/ ترتبط مجلة العدل بنا مباشرة.

ثالثاً/ يكلف فضيلة الدكتور/ على بن راشد الدبيان رئيساً لتحرير المجلة وممارسة المهام والاختصاصات المشار اليها بالمواد (١٣-١٤-١٧-١٨) من لائحة المجلة.

رابعاً/ يسري هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة اعتماد موجبه.

وزيـــــر العـــــدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

العدل
العدد الواحد والأربعون - صفر ١٤٣٠هـ
السنة الحادية عشرة
مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بشؤون الفقه والقضاء تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية
الاحتراف الفكري وأثره في الأمن في ضوء القرآن الكريم
سد الذرائع وعلاقتها بمقاصد الشريعة
الجمعية الوزانية .. مفهومها وحجيتها ومجالات الاستفادة منها والحالات التي يمتنع عملها فيها والاعتراضات الواردة عليها
التغرير في المضاربات في الأوراق المالية
أحكام وآداب كاتب المحاضر في الفقه الإسلامي
الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب
تعاون الدول في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الايطالية
سعر النسخة ١٥ ريالا

خاتمة:

التقرير هو أحد العناصر الفعالة في تقويم العمل وإبراز إيجابياته والتبصير في معالجة سلبياته وبيان العوائق وطرح النتائج والتوصيات والتخطيط لإنجاز يتطلع إليه مسئول الجهة ويعكس أداء الإدارة.

ولقد تضمن هذا التقرير عناصر عدة تعبر عن مسيرة المجلة منذ صدورها حتى أكملت سنواتها العشر، مختتماً ببعض الآراء والتوصيات التي نأمل أن تحقق الهدف المنشود.

متمنين أن يكون في هذا التقرير المتواضع الفائدةُ المرجوة والنافعة، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح.

وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المحتويات

كلمة وزير العدل ٦

كلمة رئيس التحرير ٨

كلمة مدير التحرير ٩

مقدمة ١١

الفكرة والقرارات ١٢

توالي القرارات ١٣

تفعيل الإصدار ١٤

أهداف المجلة ١٥

قواعد النشر ١٦

مواد المجلة ومضامينها ١٦

مواصفات المجلة ١٧

التشكيل الإداري ١٨

مهمات هيئة الإشراف ١٨

مهمات المشرف العام ١٨

رئيس هيئة الإشراف ١٨

اللجنة العلمية ١٩

مهمات رئيس التحرير ١٩

مهمات مدير التحرير ٢١

النظام المالي ٢١

جهة الامتياز ٢١

نظام الصدور ٢٢

التوزيع ٢٢
نظام الحفظ والرجيع ٢٢
موضوعات المجلة ٢٣
فحص وتحكيم البحوث ٢٥
باكورة الإنتاج ٢٥
أصداء مبكرة ٢٧
أبرز الأصداء المبكرة ٢٧
قيادات مهمة ٣٣
الأنظمة العدلية ٣٤
حضور المجلة في الخارج ٣٦
المشاركة في المناسبات ٣٦
استبانة تقييم ٣٧
توصيات ٣٧
الخدمات الإلكترونية ٣٨
مشاعر وانطباعات قضاة سابقين ٤٥
عرض إحصائي للمجلة للسنوات العشر الماضية ٥٢
بيان إحصائي عن مواد المجلة خلال السنوات العشر الأولى لصدورها ٥٣
قالوا عن المجلة ٥٤
ملحق صور القرارات والتطويرات ٦٣
خاتمة ٧١
المحتويات ٧٢